الفصل السابع

الصحافة العربية بصفتها حقلاً أكاديمياً

يرمي هذا الفصل إلى تحقيق هدفين اثنين: فهو يهدف أولاً إلى تقديم رؤية عامة حول طرح الصحافة ووسائل الاتصال الجماهيرية كحقل أكاديمي في الجامعات العربية، في الوقت الذي يتم إجراء تقويم نقدي في الدراسات والأبحاث العربية والغربية حول وسائل الإعلام العربية. من الواضح أن هذا يشكل هدفاً طَموحاً يحتاج في حد ذاته إلى معالجة تغطي في حجمها كتاباً بأكمله، ولن يكون بإمكاني مع ذلك تقديم سوى عرض سطحي لهذا الموضوع من خلال عرضه على مستوى الدول العربية كافة. اخترت أن أقتصر في دراستي هذه على دول عربية بعينها أنتجت أجيالاً رائدة من الباحثين الإعلاميين العرب. أما هدفي الإجمالي فهو إيضاح عملية التعزيز التدريجي لموقع الصحافة كحقل أكاديمي.

لن يكون هذا العرض كاملاً من دون مناقشة دور العالم الأكاديمي العربي في رسم حدود المهنة الصحفية. أكرس جزءاً كبيراً من هذا

الفصل للقيام بنقد للمنهجية العربية التي تبنتها المؤسسات الأكاديمية العربية، وسأختتم هذه المناقشة ولو بشكل مختصر، بتقويم للادعاء القائل إن الدراسات العربية يمكن أن تلتزم بنوع من علم المعرفة "العربي".

أخلص في هذا الصدد إلى مقارنة بين المساهمة التي قدمتها الدراسات العربية حول الموضوع وبين الدراسات الغربية. وكما سأبين لاحقاً، فإن الدراسات الغربية التي ظهرت في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول لم تقدم حتى الآن ما يثبت أنها تشكل إلهاماً في مسألة ربط الصحافة ووسائل الإعلام العربية بشكل وثيق بالنظريات الاجتماعية. أستنتج أيضاً من خلال إجراء مقارنة بسيطة بين الأدوار التي تؤديها هذه الدراسات التي يقوم بها الأكاديميون في هذا الميدان (الذي يفترض أن له سلطة مستقلة نوعاً ما) وبين صناع السياسة (أي السلطة السياسية).

نشوء التعليم الإعلامي

تأسست أول كلية أكاديمية عربية لتدريس وسائل الاتصال في القاهرة سنة 1939[1]. قبل ذلك بأربع سنوات، أخذت إحدى المؤسسات الأجنبية زمام المبادرة بتأسيسها مركزاً لدراسات وسائل الاتصال سنة 1935. وكان معهد وسائل الاتصال في القاهرة التابع لجامعة القاهرة هو المعهد العربي الأول للتدريب المهني للموظفين العاملين في مجال صناعة وسائل الاتصال الجديدة الآخذة في الانتشار. حذت دول

عربية أخرى حذو مصر في سبعينيات القرن العشرين، حيث أنشأت معاهد مشابهة لتدريس وسائل الاتصال والصحافة. كانت الصحافة في العديد من بلدان الشرق الأوسط جزءاً من أقسام اللغة العربية وآدابها، والدراسات الأدبية بشكل عام.

كانت المشكلة الرئيسة التي واجهت هذه المؤسسات التعليمية تتمثل في نقص الكوادر التدريسية المؤهلة تأهيلاً جيداً. نتج عن ذلك هبوط في نوعية التدريس ونقص في مجال البحث. وشهد قسم وسائل الاتصال في جامعة القاهرة، التي كانت حاضنة لأقدم مركز أكاديمي عربي في المنطقة زيادة ملحوظة في عدد الطلبة المنتسبين إليه؛ وكان المركز الوحيد الذي يمنح درجة الدكتوراه في المنطقة. لكن الزيادة في عدد الطلاب نتجت عنها زيادة في عدد الأطروحات، وأصبح من الصعب على أعضاء الهيئة التدريسية الوفاء بالتزاماتهم الجديدة المتمثلة في تصحيح الأوراق الامتحانية، والإشراف على طلاب الدراسات العليا. يقدم أبو بكر وآخرون[2] مثالاً عن الأستاذ الجامعي في ذلك المركز الذي كان عليه سنة 1976، أن يشرف على تسع وثلاثين أطروحة ماجستير، وسبع أطروحات دكتوراه[3].

أدى تأسيس هذه الأقسام أيضاً إلى الحاجة لاجتذاب الأساتذة المؤهلين من حقول معرفية أخرى كالتاريخ وعلم الاجتماع واللغات. اجتذبت أقسام أخرى أولئك الخريجين الحاصلين على درجتي الماجستير والدكتوراه من حقول معرفية أخرى، لكن كل ذلك لم ينجح دائماً في رفع قيمة التدريس. كما أن ما سبق، لم يثبت جدواه في

عملية التعاقد مع مهنيين إعلاميين من أجل تدريب طلبة قسم وسائل الاتصال، خصوصاً في حالات اختير فيها مثل هؤلاء المهنيين ليس بسبب مؤهلاتهم، بل بسبب علاقاتهم وصلاتهم الشخصية[4]. كما أثار البعض الآخر شكوكاً حول مهنية المدربين الأجانب، وتساءلوا فيما إذا كان قبولهم العمل في المنطقة العربية سببه فشلهم في الحصول على وظيفة مدرس في بلدانهم الأصلية[5].

أشارت عواطف عبد الرحمن[6] إلى ثلاث ندوات قومية (الأولى في القاهرة سنة 1976، والثانية في بغداد والرياض سنة 1977، والثالثة في الجزائر سنة 1989) عقدت لمناقشة مشكلة التعليم الأكاديمي في قسم وسائل الاتصال؛ أصدرت الندوة الأخيرة توصية تقضي بإجراء استطلاع حول وضع هذا النوع من التعليم. قدمت بعض النتائج الأولية التي تشير إلى وجود ثلاثين من هذه المعاهد التعليمية التي تنتشر في سبع عشرة دولة عربية. كما قامت بتسليط الضوء على التوجهات الأيديولوجية المختلفة في هذه المعاهد التي تتفاوت بين مؤيدة للتوجه الفرنسي في بلدان المغرب العربي، وبين مؤيدة للنمط الأمريكي في بلدان الخليج والسودان واليمن، والنموذج الإسلامي في أحد معاهد السعودية، وآخر في القاهرة (في جامعة الأزهر).

عزا بعض الباحثين العرب[7] المشكلة إلى التخطيط الرديء في برامج الصحافة الجامعية. ففي الجزائر على سبيل المثال، حيث تأسست الصحافة كحقل أكاديمي سنة 1964، ركز هذا البرنامج على وسائل الإعلام المكتوبة. ونظراً لضعف الإمكانيات، لم يطرح قسم الصحافة

الجزائـري مقررات حول البث الإذاعـي، أو تحرير الأخبار التلفزيونية، على الرغم من أن البلاد كانت بحاجة إلى عدد من المذيعين التلفزيونيين أكـثر من حاجتها إلى صـحفيين يعملـون في مجال الصـحافة المكتوبة، وذلك بسبب وجود أعداد لا بأس بها من الأميين بين مواطنيها.

إضـافة إلى ذلـك، كان هنـاك نقص كبير في مـواد التدريـب باللغة العربية؛ وتزامن ذلك مع ظاهرة ضـعف الطـلاب باللغة الإنجليزية، وهو ما شـكل صعوبة إضافية بالنسـبة للطلاب في استخدام المراجع الموضوعة بلغات أجنبية، ناهيك عن الصعوبة التي يواجهها هؤلاء الطلبة في الحصول على وظيفة مناسـبة في أقسـام الأخبار الأجنبية[8]. اختلفت المشـكلة قليلاً في دول المغـرب العربـي (المغرب وتونس والجزائـر)، لأن الطلاب في تلك البلدان كان بإمكانهم الإفادة من المراجع المكتوبة باللغة الفرنسية.

بادر اتحاد الصـحفيين العرب سـنة 1979 بعد أن تبين له ضرورة إقامـة تعـاون إقليمـي في مجـال التدريـب في حقل وسـائل الاتصـال والصـحافة، لإقامة أول مركز تدريب إقليمي هو الآن الأقدم بين أمثاله في المنطقـة. أنشـئ المركـز أولاً في القاهـرة، ثـم انتقل بعـد ذلك إلى بـيروت؛ لكنه لم يكـن يتلقى تمويلاً كافيـاً، اللهم إلا بعضـ الدعم بين الحين والآخر من الحكومة العراقية[9]. وقد تبين مدى الحاجة إلى إقامة مراكـز إقليمية سـنة 1976 حين التقى عمداء ومديرو أقسـام وسـائل الاتصال في القاهرة وأوصوا بإنشاء برامج إقليمية.

إضافة إلى ما تقدم، أنشئ أول مركز للتدريب على البث الإذاعي في مصر سنة 1957، وتبع ذلك إنشاء مركز للتدريب على البث التلفزيوني

في أوائل ستينيات القرن العشرين[10]. أنشئت بعض المراكز الأخرى في العقود التالية في بعض البلدان العربية الأخرى. لكن المشكلة كانت تكمن في التناقض بين أعداد المقررات المطروحة، وبين أعداد الطلاب المسجلين مع بداية كل سنة دراسية. وكانت تبرز في كل مرة من جديد مشكلة الطاقم التدريسي المؤهل، بالإضافة إلى ندرة المواد التعليمية والمراجع المتوافرة باللغة العربية التي شكلت مشكلة أعاقت تطوير خط التدريب. ولم يشكل إيفاد عدد من المتدربين إلى الخارج، وهو ما كان واحداً من الخيارات بالنسبة إلى بعض المراكز، حلاً لمشكلة التدريب غير الكافي الذي تلقاه أولئك المتدربون. فقد شعر أولئك المتدربون المبتعثون إلى الخارج بالفوارق البيئية في البلدان المضيفة من الناحيتين الاجتماعية والثقافية مع العالم العربي؛ إضافة إلى ذلك، لم يكن التدريب الذي تلقوه مناسباً لحاجات الطلاب في بلدانهم الأصلية[11]. منذ ذلك الحين، حذر البعض من الاعتماد على المدربين الأجانب، حتى لا يقوم المدربون المحليون بنسخ المواد المتوافرة في الخارج بدلاً من تصميم مواد جديدة تناسب حاجات المتدربين العرب. وكانت إحدى السمات المهمة للمواد المتوافرة بين أيدي الطلاب أنها تستند إلى التقاليد الأجنبية، أي التقاليد الغربية التي، وبحسب بعض الباحثين العرب، لا تلبي حاجات التنمية للطلاب المتدربين[12].

أما اليوم، فإن اختصاصات الصحافة ووسائل الاتصال، موجودة بقوة كحقل أكاديمي خصوصاً في المؤسسات الأكاديمية العريقة في دول مثل مصر ولبنان. يمثل الجيل الحالي من الباحثين المصريين في

المجال الإعلامي، الجيل الخامس منذ إنشـاء معهد التحرير والترجمة والصحافة سنة 1939[13]. كما أننا بدأنا نرى توجهاً جديداً الآن من قبل بعض الباحثين العرب في المجال الإعلامي يحاولون من خلاله المحافظة على الارتباط المهني مع العالم الصـحافي، وذلك بواسطة القيام بمهام صـحفية مثل تقـديم البرامج التلفزيونيـة، والقيام بأعمال المراسـلين لصالح القنوات المصرية وغير المصرية[14].

شـهدت السـنون الأخيرة فورة في أعداد الجامعـات الأجنبية. ففي مصر، وعلى خطى الجامعة الأمريكية التي تأسست سنة 1919، اكتشف المسـتثمرون الأجانـب سـوقاً جديدة تقـوم بتخديم أكثر مـن 400000 طالب مصري مسـجلين في الجامعات المصرية، خصوصاً إذا أخذنا في الحسـبان أن الجامعات الوطنية غير قادرة على اسـتيعاب هذه الأعداد الضـخمة[15]. زعم هؤلاء أن غايتهم الربحية ليسـت هـي الدافع الرئيس وراء مثل هذه الاستثمارات، كما أكد أحد المسؤولين في إحدى الجامعات الأجنبية العاملة في مصـر متسـائلاً لمـاذا تنتاب الناس "شـكوك حول الجامعـات الخاصـة عندما يتخرج من جامعاتنـا آلاف من الطلاب كل سـنة؟" برر السـفير الفرنسي في القاهرة إنشـاء الجامعة الفرنسية في القاهرة بالتذكير أن محمد علي بدأ مشروعه التحديثي الطموح في القرن التاسع عشر بإرسال مبعوثين إلى فرنسا، وبدورهم، قام هؤلاء "بإرسال مئات من المدرسين إلى مصر". أضاف قائلاً: "إذا أرسلتم طلابكم إلى الخارج، فقد يفقدوا صـلتهم بوطنهم الأم، وهنـاك دائماً احتمال عدم عودتهم أبداً إلى وطنهم؛[16]" هذا برغم حقيقة أن الشـهادات الممنوحة

من الجامعة الفرنسية في مصر ليست مكافئة بشكل تلقائي للدرجة الممنوحة في فرنسا. إضافة إلى ذلك، إن نسبة المدرسين المحليين في الجامعة إلى العاملين الأجانب تتفاوت بين جامعة أجنبية وأخرى؛ فعلى سبيل المثال، ثلث عدد المدرسين في الجامعة الفرنسية في مصر هم من الفرنسيين والباقي من المصريين، بينما يبلغ عدد المدرسين في الجامعة الألمانية النصف، أما النصف الثاني فمن المصريين.

لم تخضع عملية إنشاء أقسام لوسائل الاتصال في البلدان العربية لتخطيط دقيق مسبق؛ لقد تمت هذه العملية بشيء من الاعتباطية من دون أن تتأمل الجامعات بالنتائج الخطيرة الناجمة عن مثل هذا القرار، أو تبحث في الدوافع لإنشاء مثل هذه الأقسام، كالنقص في الكادر المدرب، واحتياجات كل واحد من هذه البلدان لهؤلاء الخريجين[17]. لكن الزيادة في عديد هذه الأقسام، ومن ثَمَّ زيادة عدد الخريجين منها لا يعني أن هؤلاء الخريجين قد ضمنوا لأنفسهم وظيفة مناسبة في عالم وسائل الاتصالات. في واقع الأمر يفضل الطلبة أن يتخصصوا في بعض المقررات أو التخصصات بدلاً من التخصص في مجال الصحافة المكتوبة؛ ويعود ذلك جزئياً إلى أنهم يرغبون في ضمان فرصة عمل مناسبة لأنفسهم في القطاع العام، كما يعود ذلك أيضاً إلى تخوفهم من الدخول في صراع مع السلطات الحكومية التي تسيطر على الصحافة ولو بطريقة غير مباشرة[18].

في عُمان، ظهرت الصحافة بصفتها حقلاً أكاديمياً في قسم وسائل الاتصال في السنة الدراسية 1987-88، وبالرغم من أن نحو 280 طالباً

تخرجوا في ذلك القسم منذ ذلك التاريخ، فإن قلة قليلة منهم فقط يعملون في المنظمات الإعلامية. تملك الجامعة مختبراً إذاعياً متقدماً للتدريب، ناهيك عن أن قسم وسائل الاتصال قام بتوفير التدريب لطلبته في وسائل الإعلام المحلية[19]. تتحرك الدول الخليجية الأخرى باتجاه توسيع خدماتها التعليمية بما في ذلك مقررات في مجال الإعلام. بادرت الشيخة موزه، زوجة أمير قطر مثلاً لإنشاء المدينة التعليمية في مدينة الدوحة، التي فتحت عدة جامعات أمريكية مشهورة فروعاً لها فيها؛ وهناك خطط من أجل "اختيار" جامعات غربية أخرى لفتح فروع لها في المدينة التعليمية[20]. أيد أحد الطلبة القطريين الذين يدرسون في أحد هذه الفروع في المدينة التعليمية الثقافة "الهجينة" التي نتجت عن الدمج بين المعرفة الغربية وبين الثقافة العربية / القطرية بالقول: "بالرغم من أننا ندرس في جو أمريكي، فقد تبنينا ثقافة خاصة... ثقافة جديدة هي في موقع الوسط بين الثقافة الأمريكية وبين الثقافة القطرية"[21]. بطريقة مشابهة، أطلقت دبي قرية دبي للمعرفة وذلك من أجل "إكمال... مدينة دبي الإلكترونية ومدينة دبي الإعلامية"[22].

بالرغم من ذلك، فإن معظم العاملين في صناعة وسائل الاتصال لا يحملون بالضرورة شهادات من تلك الأقسام، وليس عليهم سوى تحقيق بعض المتطلبات مثل تمكنهم من اللغة العربية وبعض اللغات الأجنبية الأخرى[23].

هذا يؤكد أهمية "العلاقات الشخصية" في الدخول إلى ميدان الصحافة ووسائل الإعلام؛ وحالما يلج المرء إلى هذا الميدان، يبدأ

الصحفيون الجدد بتعلم "مهنة" الصحافة من خلال الروتين اليومي[24]. تفرض هذه الحال وجود برنامج تدريب مهني آني للصحفيين المبتدئين. وفي الحقيقة، يَعُدُّ بعض المسؤولين والمتخصصين في وسائل الإعلام أن نقص التدريب هو أحد الأسباب الحقيقية وراء ما يطلق عليه البعض "التراجع في مستوى الصحافة العربية." كما يرجعون هذه المشكلة إلى غياب النموذج الذي يحتذى به، خاصة أن الجيل الأقدم من الصحفيين المخضرمين غير مهتمين كما يقال، بنقل تجاربهم إلى الجيل الجديد من الصحفيين[25].

عبّر الصحفيون الذين تخرجوا من كليات الصحافة عن رغبتهم في اتباع تدريبات وظيفية تخصص لهم. فقد أظهر استطلاع أجري على شريحة من الصحفيين الجزائريين مثلاً أن نسبة مهمة من هؤلاء (نحو 48 في المائة) أرادوا الحصول على تدريب إضافي أو مقرر دراسي لتجديد معلوماتهم[26]. كان هناك من يتساءل حتى من بين من تخرجوا في كلية الصحافة في الجزائر، فيما إذا كانوا مهيئين من قبل كليتهم بما يكفي لممارسة مهنة الصحافة؛ وقد عبر نحو 80 في المائة منهم عن عدم رضاهم عن التعليم الذي تلقوه. وقد أعرب الصحفيون الجزائريون عموماً عن قناعتهم بضرورة المزج بين التحصيل الأكاديمي والخبرة غير الأكاديمية كشرط مهم ومسبق للعمل في مهنة الصحافة[27].

وفي السعودية أيضاً، اعتبرت الممارسة اليومية والخبرة غير الأكاديمية ميزتين في غاية الأهمية. أراد بعض الصحفيين السعوديين وجود صلة أكثر وضوحاً بين البرامج الأكاديمية والممارسة اليومية لمهنة

الصحافة[28]. وعلى العكس من الصحفيين الجزائريين، وأيضاً من الصحفيين من بلدان عربية أكثر فقراً، يتمتع الصحفيون السعوديون بميزة السفر إلى الخارج أكثر من مرة واحدة، وهم بوجه عام، راضون عن ظروف عملهم. مع ذلك، ساهم التوسع في المشهد الإعلامي، وإطلاق قنوات فضائية وتلفزيونية جديدة أيضاً بشكل إيجابي في رفع المستوى التعليمي للصحفيين كما يتضح في "الأكاديميات" الجديدة التي أطلقتها بعض المؤسسات الإعلامية (انظر الفصل الثاني من الكتاب).

الصعوبات المتمثلة في البحث والطاقم التدريسي

امتدت الصعوبات التي تواجه عملية التدريب المهني في مجال وسائل الاتصال في المنطقة العربية[29] لتشمل الأبحاث في ميدان وسائل الاتصال. ساهمت جملة من العوامل المختلفة مثل نقص التمويل، وتردد الناشرين في نشر هذا النوع من الأبحاث، بالإضافة إلى نقص في التجهيزات والمواد التي تساعد على إجراء مثل هذه الأبحاث، في تراجع هذه الأبحاث.

انتقد العديد من الباحثين العرب الأبحاث المنشورة في الوقت الحاضر، خصوصاً بين المشاهدين. أشارت عواطف عبد الرحمن[30] على سبيل المثال، إلى أن معظم المؤسسات الحالية هي جزء من الإدارة الحكومية، ومن ثَمَّ فهي تسعى إلى تطبيق السياسات الحكومية. إضافة إلى ذلك، يَعُدُّ محمد قيراط[31] أن غياب التحليل على مستوى المشاهدين

في الجزائر سوف يزيد من الصعوبة التي يواجهها الصحفيون الجزائريون في محاولتهم لتبني قضايا قرائهم واحتياجاتهم التي لا يطلعون عليها إلا من خلال باب الرسائل إلى المحرر.

إضافة إلى ذلك، هناك عقبات محددة تقف أمام الباحثين في بعض البلدان العربية. ففي معرض تعليقه على الاستطلاع الذي أجراه بين صفوف الصحفيين العاملين في الصحافة المكتوبة في الجزائر، قال قيراط إن غالبية الإداريين والمخططين لم يروا مبرراً للقيام بمثل هذا الاستطلاع في المقام الأول؛ لدرجة أن بعض هؤلاء كان لهم موقف ساخر من النتيجة التي خلص إليها هذا البحث: "هل كنتَ تعتقد أن بإمكانك تغيير العالم بالنتائج التي خرجتَ بها، والتي نعرفها مسبقاً؟ ليس عليك الخوض في كل ذلك؛ فنحن نعرف مشكلاتنا ونقاط ضعفنا"[32].

كتب قيراط أن من الصعب الحصول على إذن أو تفويض لإجراء البحث من وزارة الإعلام في الجزائر[33]، وهو ما أرغمه على الاعتماد على علاقاته الشخصية من أجل المساعدة على إتمام أجزاء من هذا البحث؛ حتى إن بعض الصحفيين كان لهم موقف عدائي تجاه هذا الباحث، ورفضوا الإجابة عن الاستبيان، أو إعادته إليه بزعم أن الأسئلة المطروحة فيه لم تعجبهم، ومن ثَمَّ فقد انخفض عدد من ملأ الاستبيان من 1200 إلى 75 فقط[34].

لكن يبدو أن الصعوبات التي تعترض طريق الباحثين تعتمد على البلد التي تشملها هذه الأبحاث ووضع الصحفيين والباحثين فيها. ففي الاستطلاع الذي قام به طاش[35] على سبيل المثال، بين الصحفيين

السعوديين، تحدث عن السهولة التي تميزت بها لقاءاته ومقابلاته مع طواقم التحرير جميعاً في الصحف اليومية السعودية السبع. فقد كان بإمكانه أن يتحدث شخصياً إلى أكثر من ثمانين صحفياً يمثلون الصحف السبع في السعودية.

يبدو أن الصعوبات التي تعترض طريق إجراء مثل هذا الأبحاث قد انتهت، بفضل الأعداد المتزايدة لأقسام الإعلام والصحافة، وكذلك بفضل وجود عدد من المحطات الإعلامية التي تتبنى الآن مثل هذه الدراسات. إضافة إلى أن الأعداد المتزايدة من الأكاديميين الذين يكملون دراساتهم العليا في الخارج ساهمت في توسع أقسام الصحافة. أظهرت حديدي[36] على سبيل المثال، في استطلاع أجرته بين الأكاديميين في الجامعات المصرية أن نسبة الأكاديميين الشباب (من الزملاء الباحثين) الذين يتابعون دراستهم العليا في الخارج قد ازدادت بنسبة ملحوظة، خصوصاً في أقسام البث الإذاعي. كانت الولايات المتحدة إلى حد كبير المقصد الأكثر جاذبية لهؤلاء الأكاديميين (65 في المائة)، بينما احتلت فرنسا التي أتت في المرتبة الثانية بين الدول التي توجه إليها الطلاب بقصد الدراسة، نسبة 14 في المائة.

المنهجيات العربية

في الاستطلاع الذي أجراه حول نقاط الضعف والقوة في مجال العلوم الاجتماعية العربية، تحدث إبراهيم[37] عن "تخلف المنهجيات" كواحد من مظاهر الضعف. يعلق على هذه النقطة بالقول: "إن الكثير

مـن الأبحـاث العربيـة الحالية حـول العلـوم الاجتماعية لا يـزال يتبع أدوات وآليـات منهجيـة تتخلف بمقدار عقود مـن الزمن عن نظيراتها في البلدان المتقدمة. وهذه الأبحاث لا تركز فقط على الجانب الوصـفي بـدلاً من الجانـب التحليلي، بـل تركز علـى الجانب النوعـي أكثر من تركيزهـا على الجانب الكمي"[38]. لكن هذا الرأي ليس بمقدوره الوقوف في وجـه عدد من التحليلات والدراسـات الإعلاميـة العربية التي قمت بمراجعتهـا، والتي تسـتند إلى مناهـج كمية وليـس إلى مناهج نوعية. يمكـن أن يعزى ذلك جزئياً إلى حقيقة أن الأبحاث في المجال الإعلامي عند الأكاديميين العرب تجري عادة في كليات الإنسانيات؛ وبالرغم من أن علماء الاجتماع أصـبحوا الآن جزءاً من الكادر التدريسـي في أقسام الإعـلام في الجامعـات العربية، فإن الدراسـة التي قدمهـا إبراهيم لا تتضمن البحث المقدم في مجال الإنسانيات.

قام عاطـف العبد مؤخراً، وهو باحث عربي في الشـؤون الإعلامية بعمليـة جمع للدراسـات الأكاديمية الرئيسـة حول الاسـتطلاعات بين المشاهدين، وقدم تحليلاً لأكثر من مائة من هذه الدراسات التي أجريت بين سـنتيّ 1985 و 1986[39]. أشـار إلى الأعـداد المتزايدة من الأبحاث التي أجريت ليس فقط في أقسـام وسائل الاتصـال في الكليات العربية المعنية، ولكن أيضاً تلك التي أجريت في أقسام أخرى مثل أقسام العلوم السياسية والإنسانيات والتربية، إلى ما هنالك.

يؤكد العبد[40] أن الهدف الرئيس من هذا البحث كان تقديم المساعدة لعملية الاتصـال، وتسـهيل خطط التطوير. ولكي يتم تحقيق ذلك، قام

الباحثون بتطبيق الأبحاث من أجل تقويم البرامج وقياس مدى تأثيرها من أجل تقويم نجاح خطة الاتصال أو فشلها. أظهر الاستطلاع طغيان الأسلوب الكمي في البحث، خصوصاً فيما يتعلق بالدراسات الميدانية وتحليل المحتوى[41]. أجريت أغلب هذه الأبحاث، التي كان بعضها على شكل أطروحات ماجستير ودكتوراه، من أجل أهداف "تطبيقية"، أي من أجل قياس مدى نجاح بعض هذه البرامج[42]، ومدى الاعتماد على المصادر الأجنبية للأخبار، أو دور الإذاعة والتلفزيون في تعليم الفلاحين. المثال الآخر على ذلك هو وكالات الأنباء؛ وعلى الأخص، وكالات الأنباء العالمية الكبرى[43]، التي ينظر إليها على أنها العامل الأكثر أهمية وتوازناً في عملية تحليل التغطية الإخبارية[44]. هناك تخمين بأن الأخبار التي تبثها وكالات الأنباء العالمية عن المنطقة العربية تتضمن عناصر من "الدعاية الأجنبية"، وليست فقط أخباراً صرفة وحسب. وبالرغم من أن بعض الباحثين ينظرون بكثير من الريبة إلى الدور الذي تضطلع به وكالات الأنباء العالمية كمصدر رئيس للأخبار[45]، فإن آخرين يَعُدُّون الاعتماد المتزايد على هذه المصادر مؤشراً على الانفتاح في الدولة التي تعتمد على مثل تلك الوكالات[46].

يمكن أن يعزى طغيان المنهج الكمي إلى عاملين اثنين. أولاً، اعتماد الأكاديميا العربية على المناهج الأجنبية، خصوصاً تلك التي تم تطويرها في الولايات المتحدة، حيث ما زالت مثل هذه الآليات التحليلية معمولاً بها. تتحدث المجلة الفصلية الأمريكية Journalism and Mass Communication Quarterly عن

أبحـاث تركز في الغالب علـى تحليل المحتوى كمنهج بحثـي رئيس، إلى جانب "الدراسات الافتراضية" الأخرى التي تقوم بتحليل الكيفية التي تم فيهـا تطبيق منهج تحليل المحتوى في الأبحاث السـابقة. ثانياً، يمكن للباحثـين العرب أن يلجئوا إلى فلسـفة العلم الوضـعية في نظرتهم إلى المعرفة باعتبار أنه يمكـن ملاحظتها وتحليلها بحرية من قبل الباحث. تسـتخدم مثل هذه التحليلات مناهج "الصلاحية" المتطورة (الأدوات الإحصـائية) من أجل التأكيد على الموضوعية التي يبدو من جديد أنها تشكل عنصراً حاسماً في تصميم الأبحاث والتقارير في عالم الأكاديميا العربية.

يشير الجابري[47] في دراسته المستفيضة حول العقل العربي والأفكار المعرفيـة إلى التقاليـد التي اتبعها الفلاسـفة العرب كابـن خلدون من أجـل إعطـاء أولويـة لمبـدأ السـببية والمناهـج العلميـة في البحث عن "الحقيقـة"[48]. وهكذا فإن طرح ابـن خلدون القائل بضـرورة الارتقاء بالمنهج العلمي والنأي به عن التداول اليومي يشـبه إلى حد ما، الأفكار التي أتى بها كومتي، والتي أرست قواعد تقاليد الفلسفة الوضعية[49]. هنا يخضع الفهم العادي إلى احتمال سوء التفسير، في الوقت الذي يجب أن تستند النظرية الموثوقة إلى حقائق يمكن ملاحظتها. إضافة إلى ذلك، يلاحظ الجابري أيضـاً[50] أن هناك نقصـاً في الاسـتقرار المعرفي داخل الفكر العربي، آخذين في الحسـبان أنه تم تحليل الفكر العربي استناداً ليس إلى أمثلة معرفية خاصـة، بل اسـتناداً إلى خيـارات أيديولوجية. سـوف أعود لاحقاً إلى آراء الجابري حول المعرفة العربية "المشـتركة"

في موضع آخر من هذا الفصل، وسوف أناقش أيضاً التأثير الأمريكي؛ ولكن قبل ذلك، سوف أطرح في الفقرة التالية خطوط النموذج الوضعي كما تم تطويره في الدراسات الإعلامية الغربية.

النموذج الوضعي

تعرّف التقاليد العلمية للفلسفة الوضعية (المعرفةَ) بأنها المعرفة التي يمكن شرحها من خلال الملاحظة المباشرة والتجربة. إلا أن هذا الرأي يقلص المعرفة فقط إلى ما يمكن ملاحظته أو رؤيته، ناهيك عن أنه يعزل موضوعات التحليل في أثناء عملية الملاحظة. إن تجميع "الحقائق" حول حدث يمكن ملاحظته، هو في واقع الأمر سلوك بشّر به الفلاسفة الوضعيون في بداية القرن العشرين. تسعى الفلسفة الوضعية إلى تحقيق معرفة "موضوعية" من خلال الالتزام بالحقائق حول الواقع، ومن خلال القيام بدراسات تجريبية للتثبت من هذه الملاحظات[51]. ولكن، وكما يؤكد فاي[52]، إذا كان ذلك صحيحاً، فإن دليل الهاتف هو أكثر الكتب المنشورة علمية من حيث المحتوى في العالم؛ لأنه يحتوي بين دفتيه فقط حقائق حول الواقع. ترتبط الفلسفة الوضعية بشكل وثيق بالتجريبية، أو بالاعتقاد بالوجود المسبق للحقائق المتوافرة للباحث قبل أن يبدأ بصياغة نظريته.

وهكذا، نجد أن الفلسفة الوضعية لا تهتم كثيراً "بالحياة الداخلية" للناس / الصحفيين، أو ذاتيتهم[53]. أما المناهج المرتبطة بهذه النظرية فهي نماذج كمية في العادة، وتستند إلى كم كبير من البيانات

التـي تهدف إلى "الخـروج بفرضـيات، وقياس الحقائـق الاجتماعية، واكتشاف الأسباب وراء الأحداث التي تدفع بالقوانين إلى الصدور"[54]. إن مـوازاة جمع "الحقائـق" مع مبدأ الموضـوعية تُعَدُّ بالتـالي، إيماناً بإقصاء مبدأ الذاتية والتجارب الذاتية من أجل الوصول إلى "الحقيقة الموضـوعية"[55]. التعريف الممكن للموضـوعية يمكن أن يكـون كما يلي: "إنها الحال المعرفية التي تعوزها التصـنيفات البديهية، والمفهومات والرغبـات والأحـكام القيَميّة، ومـا إلى ذلك، التي تحرف بالضـرورة المسـار الذي يتخذه الإنسان باتجاه الحقيقة الموضوعية؛ ومن ثَمَّ تمنعه من الحصول عليها[56].

إن نقل خبر حول حادثة ما، لا يتضـمن تفصـيلات "حقيقية" حول الحادثة وحسب، بل يتضمن أيضاً تفسيرات مختارة "لما حدث بالفعل"، أو كما يصفها فاي على الشكل التالي:

> تصـور أنه طُلِبَ إليك أن تقوم بوصـف حادث سـيارة شاهدته لِتـوِّكَ، وأن تقتصـر في وصـفك علـى الحقائـق المتعلقـة بهذا الحادث. سـتكون النتيجة من دون شـك خليطـاً غير متجانس من التصـريحات الوصـفية. وإذا كان المطلـوب منك فقط أن تقتصـر على ذكر الحقائق، فلن يكون بإمكانك حينها التمييز بين الحقائق المهمة وبين الحقائق غير المهمة. ومن ثَمَّ لن تكون أمامك طريق لترتيب الحقائق بمستويات مناسبة[57].

تُعَـدُّ هـذه التجربة المرتبطة بالأبحاث الفلسـفية الوضـعية شـكلاً من أشـكال "الموضـوعية السـاذجة" التي تتجاهل العلاقة المعقدة بين

المفهومات والواقع[58]. حتى الحقائق التي يتم تجميعها في تحليلات كهذه "نادراً ما تكون موضوعية أو حيادية بأي معنى من المعاني. فلكي تكون هذه الحقائق مفهومة، فإن عليها بشكل أو بآخر، أن تحتوي سلفاً على مفهومات خبيئة أو عادية أو علمية؛ أي أن الحقائق يجب أن تعتمد على النظريات، وأن تكون محمّلة بالنظريات"[59]. استمر الباحثون الاجتماعيون بالعمل استناداً إلى مبادئ الفلسفة الوضعية، ولو أن ذلك كان يتم بطريقة غير معلنة، ومن خلال رؤيتهم للعلم باعتباره اكتشافاً للقوانين الكونية، أو من خلال محاولاتهم تركيز أبحاثهم ضمن المنهجيات نفسها[60].

تم تطبيق الفكر البنّاء بوصفه شكلاً من أشكال المقاربة التحليلية في مجال البحث العلمي الاجتماعي، وأيضاً في مجال دراسة الصحافة؛ وهو في واقع الأمر، "يشكل أفقاً عاماً أو مقاربة شاملة، لا إستراتيجية بحثية"[61]. يعود السبب وراء ذلك إلى ظهور وقائع جديدة كالنظام العالمي الجديد على المستوى السياسي مثلاً، أو التقنيات الطبية الجديدة التي أثارت جدلاً أخلاقياً؛ ومن ثَمَّ، فهي لا تكفي من أجل تعليل هذه التطورات الجديدة باستخدام التقاليد التصنيفية القديمة. يقف الباحثون الآن أمام تحدٍّ يتطلب منهم تفسير التغيرات التي حدثت في عالم التصنيفات والمفهومات نفسها، إضافة إلى الكيفية التي تمت فيها عملية بنائها من الناحية التاريخية[62]. لم تعد المعرفة حكراً على الحقل الأكاديمي؛ وفي واقع الأمر، أصبحت المعرفة مندمجة مع حقول أخرى (كالإدارة مثلاً)، حيث أصبح مؤخراً تجميع أشكال مختلفة من

المعرفـة، والطريقة التي تدار بها محط الكثير من الاهتمام. يحتوي كل جهـد علمي على سـؤال حول علم الوجـود (أي أن سـؤال "ماذا" يعني مفهـومٌ مـا، يفترض أنـه موجـود) مقابل علـم المعرفـة (إدراك هذا المفهـوم، أو طـرح سـؤال "كيف" تم اسـتيعاب هذا المفهـوم، وكيف تم ضـبط معناه)[63]. هذا النوع من (البنائية) متجذر في أعماق النظريات المعاصرة المختلفة، مثل نظرية ما بعد التركيبية، أو الدراسات النسوية، أو علـم النفس النقدي. إنه يستقصـي الفرضـية التي تتنـاول الواقع، والتي تُعَدُّ من المُسلّمات؛ و تدخل ضمن نطاق ما هو "طبيعي"، أو معطى سـلفاً. تم تطبيق (البنائية) كإطار بحثي فيما أطلق عليه وصف البحث "التفسيري" المستند إلى المنهج النوعي في التحليل، وليس إلى المنهج الكمـي؛ ومن ثَمَّ، فهو يفضـل التمحيص في هذه المفهومـات والطريقة التي يتم فيها تركيبها في عقول الناس.

ولكـن إذا كانت (البنائيـة) قد تغلغلت في عالم البحث الصـحفي الغربي، في الوقت الذي تـزداد أعداد الأكاديميين العرب في الجامعات الغربيـة؛ لماذا إذاً، لم تجـد (البنائية) قاعدة لهـا في التقاليد البحثية العربية؟ يتعلق أحد التفسـيرات الممكنة، كمـا أطرح في الفقرة التالية، بالصلاحية المرتبطة عادة بالمنهجيات الفلسفية الوضعية.

النقد العربي

علقـت عبد الرحمـن[64] على الاتجاه السـائد بـين الباحثين العرب المتمثل في "حشـو" أبحاثهم بالجداول والإحصـائيات بدلاً من محاولة

تقديم تحليل أعمق للموضوعات التي تهم المشاهدين العرب والمهنيين العاملين في وسائل الإعلام. تعود المشكلة التي تعانيها الدراسات البحثية في الجامعات العربية إلى عوامل ثلاثة بحسب رأيها:

1 - التقويم البحثي يتم بحسب المعايير الأجنبية، خصوصاً الأمريكية؛

2 - حقيقة أن كليات الصحافة تعتمد إلى حد كبير على مواد تعليمية أجنبية، أغلبها مكتوب باللغة الإنجليزية؛

3 - الاتجاه السائد بين الباحثين العرب لتطبيق النظريات والمناهج الغربية بدلاً من الخروج بسياق عربي محدد.

ترى عبد الرحمن أن الباحثين العرب، أقله في مصر، يرغبون في الارتقاء بأبحاثهم إلى مستوى الأبحاث في مجالات العلوم التطبيقية أو الطبيعية[65]. إضافة إلى ذلك، هناك نقطة أخرى أثارها إبراهيم[66]، وأجدها مناسبة في سياق الملاحظات التي أبديتها حول الأدوات البحثية العربية، وهي ما يدعوها: "مفاهيميةٌ خارج السياق". ويعني بذلك أن علماء الاجتماع العرب اتبعوا بطريقة فيها الكثير من الدونية، النظريات الغربية المتقدمة خصوصاً الماركسية أو المذهب الانتفاعي من دون أن يحاولوا تطوير نظريات متنوعة أكثر ملاءمة للسياق العربي. يهتم هؤلاء الباحثون عادة بشكل أكبر بالمساهمات التي تقدمها المؤسسات الإعلامية للمجتمع العربي تلبية لحاجاته، ولا يلقون كثير بالٍ للتحليلات التاريخية، ناهيك عن أن أبحاثهم تتعامل مع المشاهدين كمتلقين سلبيين للرسائل التي تبثها وسائل الإعلام.

هنـاك أيضـاً حقيقـة أن معظم الباحثين أنفسـهم تلقـوا تعليمهم في الغـرب، خصوصـاً في الولايـات المتحـدة. قـال إبراهيـم[67] مثلاً إن خمسـينيات وسـتينيات القرن العشرين التي شـهدت استقلال العديد مـن الدول العربية، كانت فترة تميزت بتصـدير طـلاب الدكتوراه إلى الولايـات المتحدة. فوق هـذا وذاك، بيّن كل من صـباغ وغزالة أنه على الرغـم من اعتراف العديد من علماء الاجتماع العرب بنقاط الضـعف الموجودة في النظريات الغربية، "فإنهم استمروا في الاعتماد عليها"[68]. كانت تلك الفترة هي بداية البحث في مجال وسائل الاتصال في الولايات المتحـدة. كانت الأبحـاث الأمريكية ذات طبيعة سـلوكية، إذ إنها كانت تهتـم بالدرجـة الأولى بالتأثير القوي لوسـائل الإعلام في المشـاهدين والرأي العام. بحسب هذا الرأي، كانت وسائل الإعلام بمنزلة "حوافز قَدَرية؛ وهو إحسـاس ترافق مع صورة متشـائمة قديمة للإنسان، حيث قدمته بشـكل رئيس كمسـتجيب آلي لمثل هذه الحوافـز"[69]. وهكذا فقد كان ينظر إلى الجمهور باعتباره "ضـعيفاً وهشاً بالأساس، وإلى وسائل الإعـلام باعتبارها كلية القدرة بالأسـاس"[70]. لقـد تم التعامل مع مثل هذه الآراء من حيث الشكل فقط من قبل الباحثين العرب الذين نقلوها إلى الجيل الجديد من الباحثين كونهم يعملون في الطاقم التدريسي.

ولكـن لماذا كان لهذا النموذج الوضـعي مثل هذه القاعدة المتينة في حقل الأبحاث العربية؟ هل من الممكن وجود نوع من علم المعرفة العربية يتبنى مثل هذا النموذج؟ بعبارة أخرى، هل يمكن تحديد نوع خاص من علم المعرفة تتفرد به الدراسات الصحفية والإعلامية العربية؟ إذا كان

الأمـر كذلك، فكيـف يمكن له أن يؤثر في تعريف الصـحافة ودورها في المجتمع، وتحديداً موقفها إزاء السلطة السياسية من ناحية، والجماهير من ناحية أخرى؟

إن تقديم إجابات عميقة وشافية عن كل هذه الأسئلة لا يدخل ضمن مجـال هذا الفصـل. ولكن مـا يمكـن أن أتناوله بعجالـة هو محاولات قـام بها اثنان مـن الباحثين العرب هما محمـد عابد الجابري ومحمد عايشـ اللـذان حاولا تقديم تعريـف لعلم المعرفة هـذا؛ لكنهما أثبتا في معرض قيامهما بذلك، قصورهما وفشلهما في تعليل أسباب الخلافات والتوترات التي يمكن أن يصادفها المرء في الميدان الأكاديمي، مفضلَيْن بدلاً من ذلك، أن يستندا في تحليلاتهما إلى فرضية التشابه بين العرب فيمـا يتعلق بالتقاليد والممارسـات السـلوكية. من خلال هـذه المقاربة، بـدت تفسـيراتهما وكأنها ذات طبيعة سياسـية تهـدف إلى تبني فكرة وجود أيديولوجية عربية قومية واحدة بدلاً من رفضها وتفنيدها.

المشروع القومي للجابري

السـؤال الـذي يطرح نفسـه بقوة على بسـاط البحث، ويسـتوجب التحليل بالنسبة للجابري هو: لماذا وصل الفكر العربي إلى نقطة الركود منذ عصـر النهضـة (التي حدثت في القرن التاسـع عشر)؟ ولماذا بدأ العرب يشعرون نتيجة هذا الركود بالدونية تجاه أقرانهم الغربيين؟ بدأ الجابري يقتفي أثر سلالة الموضوعات الرئيسة في الفكر العربي مركزاً بشـكل خاص على "عصـر التدوين" (في القرن الثامن)، الذي اعتبره

نقطة مرجعية بدلاً من العصر الجاهلي أو عصر الرسول محمد ﷺ. يهدف الجابري من خلال ذلك إلى الكشف عن النظام "المعرفي" الذي يشكل سمة الفكر العربي بدلاً من تقديم نقد للأيديولوجيات العربية. يشير الجابري[71] على وجه الخصوص إلى ثلاثة أنظمة معرفية في الفكر العربي:

1 - البيان، أو نظام الإيضاح؛

2 - العرفان، أو نظام التنوير؛

3 - البرهان، أو الدليل الاستنتاجي.

يطغى البيان على عالم اللغويات وعلم اللاهوت؛ وهو يستند إلى ضوابط استخدمت من أجل شرح الخطاب؛ ومن ثَمَّ فإن هدفه الرئيس هو تحليل العلاقة بين المنطوق والمعنى. المعرفة في هذا السياق تعني "تحليل النص"؛ أما علماء البيان فإنهم لا يبحثون في تحليل الآلية أو السببية، بل يكتفون بما يطلق عليه الجابري (الاحتمال). يرتبط البيان إلى درجة كبيرة بالحضور المتزايد للغة العربية التي كانت القبائل البدوية تستعملها، والتي اعتُبرت لغة القرآن. باختصار، البيان هو مقاربة معرفية تتناول العلاقة بين الخطاب والمعنى، أما إنتاج المعرفة فهو يستند فقط إلى شرح ذلك المعنى واستيعابه استناداً إلى قواعد تفسير بديهية. يقلل هذا برأي الجابري من استقلالية العقل كملَكة عليا[72].

أما العرفان فيستند إلى فكر الغنوسطية والكتمانية أو على معرفة الظاهر من خلال الباطن. لا توجد هنا ضوابط توجه مثل هذا الفكر،

كما هي الحال في البيان. لكنها معرفة تستند إلى التشابه؛ وهو ما جعل الجابري عاجزاً عن تبيان أهميتها في تطوير الفكر العقلاني. يهتم الباحث هنا باستخدام المعرفة الشخصية من أجل الوصول إلى الحقيقة وهي معرفة تقلص الحقيقة إلى مستوى التفسير الشخصي الذي يتفاوت بين شخص وآخر، بدلاً من أن تكون حقيقة كونية. يقدم الجابري مثالاً يتعلق بتفسير الآيات القرآنية عند الشيعة على سبيل المثال، ويبين كيف أن كل واحد من هذه التفسيرات "يُعَدُّ من قبل صاحبه أنه يمثل الحقيقة"[73]. وهكذا، فلا توجد سببية متساوقة بين هدف الدراسة والتفسير.

أخيراً، يستند البرهان إلى العقلانية الغربية التي تعتمد على السببية والاستنتاج وليس على البديهة والتفسير الشخصي. يستند البرهان إلى المنطق التهجيني، ومن ثَمَّ فقد عَدَّهُ الجابري مناسباً كقاعدة معرفية. يعتمد البرهان على النوعيات الإدراكية من أجل إنتاج المعرفة، بالرغم من أن البرهان، بحسب الجابري، لم يتم تبنيه بالضرورة في الحضارة العربية - الإسلامية من أجل القيام بإنتاج المعرفة لذاتها، بل لخدمة بعض المصالح الدينية والأيديولوجية[74].

يمكن لهذه الأنظمة المعرفية أن تتداخل فيما بينها بحسب الجابري بالرغم من أن كلاً من هذه الأنظمة يمكن أن يطغى على أعمال بعض المفكرين الذين تبنوا مفهوم البرهان كابن رشد.

التصنيف الذي يطرحه الجابري يتبع إلى حد كبير، فكرة فوكو حول "المعرفة"، وفي الحقيقة، يمكن أن يتشابه مفهوما العرفان

والبرهـان مع نظرية المعرفة التي تبناها فوكو، والتي ظهرت في عصـر النهضـة، من ناحية، والعصر الكلاسيكي والحديث، من ناحية أخرى: حيـث إن الأول يرى العالم كمجموعة من القواعد التي يجب تفسـيرها اسـتناداً إلى "القانون الإلهي"، بينما يلاحظ الثاني صـعود نجم العلم الـذي يعتمد على الملاحظة. لقد تطـور خط التفكير هذا أكثر فأكثر في العصر الحديث، حيث لم يتم استنباط المعرفة من الطبيعة أو من الإله، بل من "الإنسان"[75].

من الواضـح أن هذه المقاربة العامة والمختصرة لفكرة المعرفة عند الجابـري لا تـوفي غنى أعماله حقهـا. لكن الغوص في تفصـيلات علم المعرفة العربي بشـكل عام هـو خارج نطاق اهتمام هذا الفصـل؛ ومن ثَـمَّ فإن ما يهمني في هذا الصـدد، هو اسـتخدام فكر الجابري لتبرير الاتجاهات السـائدة في الأبحاث الإعلامية العربية. فمن خلال تطبيق مفرداتـه على الأبحـاث الإعلامية العربية، يمكن التأكيـد أن الأبحاث الإعلامية المعاصـرة قريبة جداً من علم البيـان المعرفي بمقدار ما هي مهتمة بشـرح تمثيـل الظاهرة بدلاً من اكتشـاف الآليـات المبطنة التي تعيـد إنتاجهـا. على سـبيل المثـال، هناك دراسـات عربية عـدة تهتم بمسـألة تمثيـل الصـورة العربيـة على وجـه الخصـوص في الخطاب الغربي، كالدراسـات التي قام بها مسلم والدقدوقي[76] على سبيل المثال لا الحصر.

بالرغم من غنى المشـروع الطمـوح للجابري، فإن هذا المشـروع لا يمكن التعامل معه بصـورة سـطحية، كما أشـار إلى ذلـك العديد من

منتقديه الذين اعترضوا الأسس التي قامت عليها نظرته المعرفية. يتمثل الاعتراض الرئيس على الجابري في أنه بالرغم من أن هذا الأخير يتحاشى بشكل مقصود القيام بتحليل الأيديولوجيات العربية، فإنه ينتهي هو نفسه، إلى مطلب أيديولوجي صرف يتمثل في البحث عن وسائل وسبل يمكن من خلالها "توحيد" العرب. يبدو أن تفكيره القومي يفرض نفسه على مشروعه الأكثر تطوراً المتضمن البحث في جذور المعرفة العربية، في الوقت الذي يعتبر أن الهدف الرئيس لأعماله هو إيجاد حل لقومية عربية متجددة بدلاً من الولوج إلى عوالم جديدة من النظريات النقدية. كما أنه يربط وبشكل مقصود، بين الثقافات العربية كلها كهدف موحد للدراسة؛ ومن ثَمَّ، فهو يرى كل واحدة من هذه الثقافات بوصفها جزءاً من كل، وليس هدفاً للدراسات لذاتها أو في حد ذاتها.

كان هدفه يتجلى إذاً، في "الربط بين العقلانية العربية وبين إمكانية قيام ثورة علمية / رأسمالية في العالم العربي"[77]. لا تهدف رؤية الجابري كما أشار بعض المفكرين العرب في بداية القرن العشرين، إلى ضمان التقدم والتحديث من خلال عملية تهجين بين الثقافة المحلية والمثل الغربية؛ لكنها تهدف إلى المحافظة على التمايز والمسافة بين الثقافتين؛ لأن تبني مثل هذه الآراء الجاهزة من وجهة نظره، يشكل عامل هدم، لا عامل بناء يساعد على تشكيل "العقل العربي" المتميز. مجمل القول، إن ما يعرضه الجابري باختصار لا يمثل خياراً بين العودة إلى العناصر التقليدية للفكر، وبين تبني العناصر الأجنبية؛ بل يدعو إلى تغيير في

المنهجيـة المعرفيـة. تهدف رؤية الجابري بحسـب أبو ربيـع، إلى تحرير "العقـل العربي المعاصـر، وعمومـاً، الفكر العربي المعاصـر، والثقافة العربية المعاصـرة من القيود التي فرضتها التقاليد الغربية والإسلامية على حد سـواء"[78]. يضـيف أبو ربيع نقطة مهمة أخرى إلى هذا السياق، ألا وهـي حقيقة أن الجابري كان انتقائيـاً في بحثه عن الجذور، كما أنه تجاهل على سبيل المثال، النخبة الشيعية أو شيوخ التصوف[79].

لو وضعتُ جانباً محاولة الجابري الإتيان بفكر معرفي عربي موحد، فإنني سـوف أعرض الآن لمحاولة أخرى لتحقيق الهدف نفسـه؛ وأعني بها الدراسة التي قام بها محمد عايش[80].

نظرية المعرفة الإسلامية

بدايةً، لا بد من القول إن مقاربة عايش هي أقل تعقيداً من المقاربة التـي أتى بهـا الجابري. قسّـم عايش الأعمـال المنشـورة بالعربية إلى سـت فئات بحسـب الموضـوعات التي تتناولهـا: الدعاية والاتصـالات التنموية والقضـايا التاريخية وتدفق الأخبار والأعمال المهنية والأعمال النظريـة[81]. يشـير بنـوع مـن الأسـف إلى أن هذه الأخيرة "فشـلت في استيلاد أطر نظرية قوية بما يكفي لشرح واقع وسائل الاتصال العربية الحديثـة"[82]. أتفـق معـه أن كمـاً كبيراً مـن الدراسـات العربية يمكن تصنيفها ضمن الأبحاث الوصفية والإدارية، ولا تشكل مساهمة نظرية صـلبة في ميدان الدراسـات الإعلاميـة. لكننا نفترق فيمـا يتعلق بهذا

التنظير لنظرية معرفية عربية / إسلامية مشتركة، لأنني أَعُدُّ أن مثل هذا التنظير ضعيفاً من الناحيتين النظرية والمنهجية.

يهدف عايش بشكل رئيس إلى تقديم "إطار معياري لفهم التواصل في أكثر أشكاله عمومية، انطلاقاً من التقاليد العربية / الإسلامية"[83]. باختصار، تُعِدُّ نظرية عايش أن الجذور المعرفية للبحث في مجال الاتصالات العربية موجودة في حقبتين مهمتين، وإن متناقضتين، في المنطقة العربية: 1) العصر الجاهلي الذي سادت فيه "القوانين القبلية" و 2) العصر الإسلامي بقيمه ومواقفه. ويرى عايش أن المزج بين هذين العالمين المتناقضين يتجلى في جملة من المتناقضات أو الموضوعات الثنائية[84]. هذا الثنائي المتناقض يتجلى في الفردية مقابل الخضوع للجماعة، والفلسفة المتعالية مقابل الوجودية، والعقلانية مقابل الفطرة، والمساواتية مقابل الهرمية. النتيجة هي نظام اتصال يؤدي هدفاً مزدوجاً: "دمج الفرد بالجماعة، أو تحريره من قيود الخضوع لنظام جمعي"[85].

لكن هذا المنظور يعاني غياب قاعدة منهجية وتاريخية صلبة. فبعكس الجابري الذي أخذ على عاتقه مهمة تقديم عرض لجذور "العقل العربي" في عدة مجلدات منتقلاً من عصر تاريخي إلى آخر ومن كاتب إلى آخر، فإن منظور عايش يستند إلى تعميمات فيها الكثير من العمومية وانعدام الكفاءة. ففي معرض تناوله للعصر الجاهلي مثلاً، يشير عايش إلى العلاقات القبلية التي سادت في المجتمعات العربية في ذلك الوقت؛ وبذلك فهو "يعيد التأكيد" على مبدأ الوحدة

العربيـة حتى من دون أن يعـترف بالاختلافات بين المجتمعات الشـرق أوسـطية في العصـر الجاهلي. صـحيح أن العلاقـات القبلية يمكن أن تكون قد سـادت منطقة شـبه الجزيـرة العربية، لكنهـا لم تكن كذلك في مصـر أو لبنان، حيث إن جوهر الاتصـالات فيهما كان قد اكتشـف في نهايـة القرن الثامن عشـر[86]. وكان هذا هو السـبب الذي دعا بعض المفكرين المصـريين أمثال طه حسـين إلى إقامـة "رابط عبر- تاريخي بـين العقل الأوروبي الحديث وبين العقل المصـري القـديم"[87]، بدلاً من الرابط بين العقل العربي الإسلامي وبين العقل الجاهلي.

ثانيـاً، إن الدور المزدوج الذي تقوم به الاتصـالات كما بيّن عايش، لا يبدو متناقضـاً على الإطلاق؛ لأنه يشـكل جزءاً لا يتجزأ من الإعلام كنظام يسـتولد المعنى، تماماً كوسـائل الإعلام الأوروبية التي يبدو أنها تربـط بـين الأوروبيين بوصـفهم جماعة افتراضـية واحـدة في الوقت الـذي يتم التأكيد على فرديـة كل واحد من هذه البلـدان. الحقيقة أن السـمة الرئيسة للمعاني الوسـيطة التي طرحتها وسائل الإعلام تتجلى فيما قاله سيلفرسـتون وهو "أنها تنتقل عبر الفضاء، وعبر الفضاءات. إنهـا تنتقل من العـام إلى الخاص، ومن المؤسسـاتي إلى الفردي، ومن العولمي إلى المحلي والشخصـي؛ ثم تعيد الكرة من جديد. إنها ثابتة... في النصوص، وانسيابية في الحوارات"[88].

يذهـب عايش إلى أبعـد من ذلك عندما يلاحـظ أن الأبحاث التي اتبعـت النمط الفرنسـي، والتي أجريت في مجال الاتصـالات في بلدان شـمال إفريقيا (خصوصـاً بلدان المغرب والجزائر وتونس) كانت أكثر

انتقادية؛ ذلك أنها كانت تربط بين الاتصالات من جهة، وبين الثقافة والسياسة، من جهة أخرى[89]. مع ذلك، فهو لا يقدم مثالاً واحداً عن مثل هذه الأبحاث؛ فمثلاً، ما الجامعات التي أجريت فيها مثل هذا النوع من الأبحاث، وبأي لغة كتبت و نشرت؟ (هل كانت بالعربية أو بالإنجليزية أو بالفرنسية؟)، وأي منهجية استعملت، ومدى تأثيرها في المؤسسات العربية الإعلامية الأخرى، إلى ما هنالك.

أخيراً، ينظر عايش إلى الثقافة الجاهلية والإسلامية على أساس أنها كُلٌّ لا يتجزأ؛ بينما تعود في الحقيقة إلى خصوصية تتجذر في ثقافات مختلفة سابقة. أكثر من ذلك، هذا الرأي ليس منصفاً بحق معظم الآباء المؤسسين لمهنة الصحافة كونهم أتوا من خلفيات مسيحية خصوصاً من سورية ولبنان[90]. هل باستطاعتنا إذاً الزعم بأن التراث الإسلامي أو الجاهلي كان متماهياً مع قيم هؤلاء الرواد؟ أليس من شأن مثل هذا الزعم أن يلغي كل مظاهر الاختلاف الموجودة بين المجموعات الاجتماعية المتنوعة؟

كما أسلفت، إن البحث في الجذور المعرفية لنظرية المعرفة العربية، وما إذا كان بالإمكان الحديث في واقع الأمر عن جذور مشتركة، يستوجب تكريس كتاب بأكمله لهذه الغاية. أما العرض المختصر الذي تم تقديمه في هذا السياق، فهو يهدف إلى فتح الباب أمام حوارات مستقبلية حول هذا الموضوع. إن الجذور المعرفية العربية لا تزال تخضع لكثير من التدقيق والتمحيص، وتثير نقاشات حادة بين الباحثين العرب. أما فيما يخص هدفنا في هذا الكتاب، فإن من المهم أن نقصر

المناقشة على نظرية المعرفة التي تم تبنيها في الأبحاث حول "وسائل الإعلام والاتصالات"؛ وكما أسلفت، يبدو أن مثل هذه الأبحاث تعتمد كثيراً على النماذج الوضعية، أكثر من اعتمادها على النماذج البنائية. يبدو أن الشروحات السالفة غير مفيدة في إطار شرح الكم الكبير من الأبحاث الإدارية في المؤسسات العلمية العربية. ومن ثَمَّ فأنا أميل إلى الاتفاق مع عبد الرحمن[91] التي ترى أن السبب الرئيس في ذلك يعود إلى التأثير الأمريكي. مع ذلك، أشعر بأنني منشدّة لطرح تفسير آخر يتعلق بالدور الذي يلعبه الباحث الإعلامي في ميدان السلطة السياسية. على سبيل المثال، ربما يحتاج الباحثون في مجال الإعلام العربي إلى تبرير أبحاثهم أمام صناع السياسة؛ وهو ما يؤدي بهم إلى "حشو" أبحاثهم بالإحصاءات، ومن ثَمَّ يقومون بتسكين نتائجهم من أجل الالتزام بالمصداقية والموثوقية المطلوبة من أجل القيام بتخطيط السياسات. ويُعَدُّ الدور الذي يلعبه المثقف هنا دوراً محورياً يتجلى فيما إذا كان يجب عليه "قول الحقيقة أمام السلطة" كما ذكر إدوارد سعيد[92]. بعبارة أخرى، هل يجب على الباحثين تقديم الدعم لخطط وطنية أو أيديولوجية بعينها، أو العمل بشكل مستقل بحيث يضعون نصب أعينهم هدفاً واحداً ألا وهو إنتاج المعرفة، ومواجهة المعرفة المنتَجة؟

دور الأكاديميا

يعرَّف المثقفون بأنهم الأشخاص الذين بإمكانهم إنتاج المعرفة، والذين يمتلكون رأسمال ثقافي كافٍ يمنحهم اعترافاً اجتماعياً[93]. إضافة إلى ذلك، يُعَدُّ المثقفون ممثلين نَشطين يتصرفون وفقاً لمجموعة من

القواعد المميزة في الميدان الذي ينتمون إليه. من جديد، يمكن القول إن صياغة بوردو لنظرية الميدان تسمح بتفسير هذا الحقل باعتباره فضاء نَشِطاً ينخرط الصحفيون فيه بصراع للحصول على المصادر، ويمكن لهم حتى أن يجمعوا بين أولئك الذين لهم مصالح مشابهة. وهنا، "لا تكون الصراعات فقط حول الربح المادي، ولكنها أيضاً رمزية؛ ويتم استثمار رأس المال هذا في الإشادة والدعوات الموجهة لإلقاء كلمات، والقيام بمراجعات للكتب"[94].

يعمل الصحفيون وفق رأي بوردو، في الميدان العام للسلطة، حيث يناضل كل منهم للحصول على حصتهم من السلطة والموقع والمحافظة عليهما. لا يقوم الصحفيون بإجراء عملية حساب لما يقومون به؛ لأنهم يسيرون وفق سماتهم الاجتماعية التي تُنتج مهنتهم وما يمثلونه. إنها سمة خارجية ذات طبيعة تحولية تسمح لهؤلاء الصحفيين بالحركة عبر ميادين مختلفة[95] (انظر الفصل الأول). سعى بعض الأكاديميين العرب عل سبيل المثال، إلى تبوؤ مواقع حكومية رئيسة، كما في الأردن حيث تستخدم عبارة "الأستاذ المستوزر" للإشارة إلى الأستاذ الذي ينشط في إقامة ندوات ومحاضرات عامة، بالإضافة إلى حضوره الدائم في وسائل الإعلام المحلية[96]. إضافة إلى ذلك، لا يرتبط رأس المال الثقافي للباحث العربي بالثروة أو الطبقة الاجتماعية بالضرورة. فقد اعتاد على سبيل المثال، عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة عبد العزيز حمودة على التباهي بأنه جاء من خلفية متواضعة "فلاحية"، وأنه كما لاحظ زملاؤه، "اجتهد في ارتقاء السلم الاجتماعي والأكاديمي

بهمة لا تعرف الكلل، وتصميم عظيم"[97]. لم يكن يُنظرُ إلى حمودة الذي كان يسكن في "فيلا على النمط الأمريكي" في إحدى ضواحي القاهرة الراقية "كنتاج للثقافة الأمريكية"، كما أنه لم يفقد بوصلة اتجاهه التي تقوده إلى "خدمة الثقافة العربية وليس إلى خدمة الثقافة الأجنبية." في الحقيقة، عمل أكاديميون مثل حمودة كمستشارين ثقافيين في السفارات العربية بالدول الغربية، وكان حمودة نفسه يعمل ملحقاً ثقافياً في السفارة المصرية بالولايات المتحدة في بداية التسعينيات من القرن العشرين[98].

يتولى المثقفون في الدول النامية مهمة إضافية، "تُعتَبَرُ فيها عملية تكوين نخبة واسعة من الأشخاص المُدرَّبين تدريباً أكاديمياً، برهاناً على نضوج الدولة المستقلة وقدرتها على الاعتماد على ذاتها"[99]. يُعَدُّ المثقفون في هذا السياق مثالاً حياً على عملية التهجين الناجح بين "المتقدم" وبين "النامي"، بين الشرق وبين الغرب؛ لأن هؤلاء يحصلون على شهاداتهم العليا عادة من الخارج، ومن ثَمَّ فهم حصلوا على بذور أساليب التدريب الغربية التي قاموا فيما بعد، بزراعتها في تربة بيئتهم الأصلية[100].

ما يميز هذا النوع من الباحثين هو منشؤهم السياسي لا منشؤهم المعرفي؛ مثلاً، تبدو الدراسات التي أجريت حول مسألة تدفق الأخبار وكأنها نقد موجه للسلطة "الغربية"، ودعوة لزيادة الحضور العربي في المشهد الإعلامي العالمي، لا أن يكون مجرد مساهمة علمية في النظريات حول "التدفق الثقافي". يعزز هذا بدوره من صورة الباحث

الإعلامي العربي بصفته صلة وصل بين الناس العاديين (الأقل معرفة) وبين السلطة السياسية؛ بعبارة أخرى، إنه يشير إلى دور معين يقوم به "المثقف" في تلك المجتمعات العربية، حيث يتمثل دور المثقف في الحصول على مزيد من المعرفة من الغرب، واستخدام هذه المعرفة في سبيل "الكشف" عن الهيمنة الغربية على المشهد الإعلامي العالمي. كما يتمثل الجزء الآخر من هذا الدور في عرض وتوثيق الاتجاه السائد من أجل تقديم توصيات لصناع السياسة أو لمهنيي وسائل الإعلام.

هناك نماذج من الأبحاث العربية ذات الصبغة "الأيديولوجية"؛ فمنى الحديدي مثلاً[101]، قامت بإعداد جملة من الأسئلة التي وجهتها إلى عدد من الأكاديميين المصريين في أقسام الإعلام. وكان من بين تلك الأسئلة الرأي التالي الذي طلبت الباحثة إلى الأكاديميين التعليق عليه: "الإعلام هو علم غربي، ولا فائدة من دراسته إلا في الغرب، أو بواسطة اتباع الأساليب والمناهج الغربية باللغات الغربية." أرغم هذا الرأي من وجهة نظري المستطلعة آراؤهم للإجابة عنه كما رغبت الباحثة. اختلف 64 في المائة منهم في الرأي مع الباحثة؛ ولكن هذا يعود في رأيي إلى أنه صيغ بطريقة كان لا بد من أن تكون الإجابة عنه بالنفي، ولم يكن القصد منه أن يخلق رؤى جديدة أو يوضح الاتجاهات الحقيقية بين الأكاديميين. استطاع هذا الرأي أن يؤجج الكبرياء الوطنية لدى المستطلعة آراؤهم، وهو ما يفسر النسبة الكبيرة لمعارضي هذا الرأي ناهيك عن نسبة المجيبين بعبارة "لا نعرف". استنتجت الباحثة أن هناك حاجة في واقع الأمر، "لتعريب" المناهج وتوسيع القاعدة البحثية العربية.

تشير مثل هذه الدراسة المستندة إلى قاعدة أيديولوجية إلى أن الواجب الرئيس للباحث يتمثل في المساهمة في تطوير سياسة التنمية العامة في بلاده بدلاً من القيام باستنباط أجوبة معرفية، كما أن واجب أي جامعة عربية يتمثل في خدمة المصالح الوطنية والإقليمية للبلد. في هذا السياق "تُعَدُّ العلوم الاجتماعية شكلاً من أشكال الترف،" ذلك أنها تبحث عن شرعية عامة وأكاديمية من خلال التنافس مع العلوم الطبيعية كي تكتشف حلولاً نفعية للتخلف الاجتماعي والتكنولوجي[102].

عندما انطلقت الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وهي الفترة التي نالت فيها العديد من الدول العربية استقلالها، قيل حينها إن النظرية الاجتماعية سوف تقوم بتحويل المجتمعات العربية، وستساعدها في الحركة على قدم المساواة مع العالم المتقدم، بحيث تحقق حلم علماء الاجتماع في أن "يصبحوا منظرين أو مستشارين للنخبة الجديدة الحاكمة"[103]. تمت الدعوة إلى رفض بعض الحقول الأكاديمية مثل "علم الإنسان"، إذا لم تجد ما يمكن أن تقدمه لصالح فكرة الوحدة العربية. وهكذا، فبينما يزعم علم الاجتماع بأنه مهتم بالمجتمع العربي، فإن علم الإنسان المرتبط عادة بدراسة المجتمعات البدائية "لا يمكن أن يصبح علماً عربياً؛ لأن المجتمع العربي ليس مجتمعاً بدائياً"[104]. الأمر نفسه ينطبق على التاريخ الشعبي الذي لا يمكن أخذه على محمل الجد؛ لأنه لا يضيف إلا أقل القليل لمبدأ الوحدة العربية؛ وقد ذكر الشامي

مثالاً عن دراسة حول جماعة مدينية لم تتم الموافقة على نشرها لأنها لم تضف سوى القليل إلى "الهوية العربية والوحدة العربية"[105].

إضافة إلى ما تقدم، يمكن أن يكون الميل باتجاه إنتاج دراسات حول الإعلام الإداري نتيجة لتمويل سياسات يمنع بعض الباحثين العرب في مجال الإعلام من تطبيق هذه الدراسات "التفسيرية"، وتختار بدلاً من ذلك، اللجوء إلى مجال البحث الإداري كوسيلة لضمان التمويل. أخيراً، يتنافس الباحثون فيما بينهم للحصول على التمويل من صناديق التنمية الغربية التي بدورها تضع المعايير للمنهجيات البحثية المطلوبة. تتهم عواطف عبد الرحمن بعض هؤلاء الباحثين بأنهم يستخدمون منهجيات مختلفة فقط لكي يحصلوا على التمويل المنشود[106]، وهم بذلك يستخدمون أبحاثهم كمنتج يساعدهم على تجميع ثروات مادية وليس لإنتاج المعرفة.

استناداً إلى هذه الخلفية، يمكن القول إن البحث الإداري استُخدِم من أجل دفع الأكاديميا أكثر فأكثر باتجاه ميدان السلطة السياسي وإيجاد قنوات للتمويل في الوقت الذي نشر على موقعها أمام الحقول المعرفية الأكثر عراقة مثل حقل العلوم الطبيعية. أشعر بالحاجة إلى التأكيد من جديد على أن الحوار الدائر حول نظرية المعرفة العربية لا يزال مستمراً، وأن المناقشة التي عرضت آنفاً يقصد منها تسعير هذه المناقشة بصورة أكبر. ولكن إذا كانت هناك نقاط ضعف في المؤسسات العلمية العربية، لنتجه إذاً صوب ما خرجت به المنح العلمية الغربية من أبحاث حول الإعلام العربي، وذلك من أجل تحليل مساهمتها في هذا الميدان.

الدراسات العلمية الغربية: هل هي مَثَلٌ يحتذى؟

كانت الأبحاث العلمية المقدمة حول الدراسات الشرق أوسطية في الجامعات الغربية تتناسب طرداً مع الموقع الإستراتيجي والعسكري للمنطقة في علاقتها مع الدول الغربية. وفي مقالة نشرت سنة 1977، اعترف جورج حداد أن الفورة في المطبوعات حول التاريخ العسكري للشرق الوسط منذ ثلاثينيات القرن العشرين في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، تعود إلى "الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط"[107]. كانت بعض الأبحاث التي أجريت حينها تمول حتى من قبل مؤسسات استخباراتية مثل مركز هارفارد للدراسات الشرق أوسطية الذي أسس في خمسينيات القرن العشرين من أجل "توفير معلومات أفضل عن الشرق الأوسط لصناع السياسة"[108]. وعلى المنوال نفسه، أشار بينين إلى معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى الذي أسس سنة 1985 بصفته معهداً كان له نفوذ كبير على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والذي ظهر العاملون فيه كخبراء إعلاميين يعملون بصفة مستشارين سياسيين لصالح الإدارة الأمريكية. وهكذا، فقد كان الهدف النهائي للباحثين يتمثل في العمل بصفة مستشارين لكل من المؤسسات الإعلامية وصناع السياسة؛ أما العاملون فقد سعوا باتجاه الانضمام إلى المؤسسات الأكاديمية التي توفر نوعاً من الشرعية على المواقع التي يعملون فيها[109].

شهدت الفترة التي تلت هجمات الحادي عشر من أيلول على الولايات المتحدة فورة جديدة من المطبوعات حول الشرق الأوسط،

خصوصاً حول وسائل الإعلام العربية. وهكذا فإن عدد الكتب الصادرة حول وسائل الإعلام العربية خلال السنين القليلة الماضية فقط تجاوزت عدد ما نشر من الكتب حول المنطقة على امتداد العقدين اللذين سبقا تلك الهجمات. مع ذلك، أعتقد أن معظم الأعمال التي أنجزت مؤخراً اتبعت الطريق التقليدية التي تمثلت في محاولة إرضاء صناع السياسة وليس الأكاديميا؛ وبذلك تبقى المعرفة بالإعلام العربي هناك غير كافية: فمثلاً، لم يسبق أن أثير أي من الموضوعات أو الأسئلة التي طرحت في هذا الكتاب على الإطلاق، ومهما كانت أسباب ذلك، في الأبحاث والدراسات الغربية.

لكنني أؤكد في هذه الفقرة أن ذلك الكم من الدراسات لم يضف كثيراً إلى معرفتنا بالإعلام العربي (أو فهمنا له). أضف إلى ذلك، أن الدراسات الغربية التي ركزت على الإعلام العربي لها الصبغة نفسها التي اتسم بها المنهج السلوكي الذي تم التطرق إليه آنفاً. ربما كانت بذلك تفرض على نفسها شكلاً من أشكال العزلة عن الخط العام للدراسات الإعلامية الغربية، سواء كان ذلك برغبتها أو رغماً عنها؛ وهو ما أدى إلى نشوء ثورة على هذا الصعيد خلال العقود الثلاثة الماضية.

هناك في الحقيقة، كم كبير من الدراسات التي تتناول بشكل رئيس صناع السياسة الغربيين، وليس زملاء المهنة، بقدر ما تكون هذه الدراسات تتمحور حول أجندة سياسية بعينها، وليست مجرد مساهمة في ميدان الدراسات الإعلامية؛ أي من خلال طرح رؤى جديدة لمدى

مطابقة النظريات الإعلامية الغربية للسياق العربي. أفضل أن أشير بالتحديد، إلى عناوين بعينها؛ لكن نظرة بسيطة إلى المواقع الإلكترونية لدور بيع الكتب العالمية ستكشف عن الكم الهائل من الدراسات التي تتراوح اهتماماتها بين الدعاية وتدفق الأخبار، وبين مراقبة وضع الإعلام العربي بالطريقة نفسها التي تعد فيها تقارير يقوم بها متخصصون تابعون لمنظمات غير حكومية. هناك توجه بحثي شائع هذه الأيام يدعى الدبلوماسية العامة التي تقدم النصح لصناع السياسة (خصوصاً الإدارة الأمريكية) حول الطريقة التي يستطيعون من خلالها كسب ثقة الرأي العام العربي. يركز الآخرون على الأنظمة الشمولية، متبنين شعار "ارفعوا أيديكم، فكوا القيود" من أجل توجيه صناع السياسة نحو وسائل الإعلام "الحرة" والمسالمة، التي يجب أن تترك وشأنها في مقابل تلك المنافذ الإعلامية التي يُشكُّ في أنها تجيّش الجماهير كجزء من أجندة سياسية عامة تعوزها اللباقة. باختصار، يمكن تشبيه المشروعات العديدة التي تمعن النظر في وسائل الإعلام العربية ذات التوجه القومي، سواء كانت مسموعة أو مرئية أو مطبوعة، بمشروعات المراقبة العديدة التي تتلقى الدعم من الحكومات والمنظمات غير الحكومية، بدلاً من اعتبار المشاهدين العرب والصحفيين ممثلين نشطاء. إنها تركز أيضاً على عدد محدود من المنافذ الإعلامية فقط، بينما تتجاهل منافذ إعلامية أخرى[110] (انظر أيضاً الفصلين الثالث والرابع).

أرى أن إحدى نقاط الضعف المهمة في الدراسات الغربية الحديثة تكمن في أنها تتجاهل بشكل مقصود الأعداد الكبيرة من الكتب

والأطروحات التي نشرها الباحثون العرب. إن على الباحثين الغربيين أن يقوموا بعملية مراجعة وتحليل للدراسات العربية، على الأقل كي يفهموا التوجهات البحثية السائدة في تلك المنطقة كجزء من أجندتهم البحثية المتماسكة، إضافة إلى أن الأعمال المطبوعة باللغة العربية، خصوصاً بعد التوسع الكبير في عدد المؤسسات التعليمية الخاصة والأكاديميات الأهلية المتخصصة بالصحافة ووسائل الاتصال يمكن أن توفر للباحثين الغربيين ثروة من النتائج البحثية بدلاً من أن يقوموا "بإعادة اختراع العجلة" في كل مرة أرادوا أن يعملوا على مشروع بحثي يتعلق بوسائل الإعلام العربية. هذه هي القضية الأخلاقية التي يجب على كل باحث الالتزام بها ألا وهي إبراز وجهة نظر (الآخر) أيضاً، خصوصاً إذا كانوا متمكنين من لغة ذلك (الآخر)؛ فلو اخترت أنا على سبيل المثال، التخصص في حقل الدراسات الأمريكية، فسيكون من المتوقع مني أن أقوم بعملية استطلاع للأعمال المتوافرة، التي قام بها باحثون أمريكيون بدلاً من الاقتصار على دراسة أعمال تم نشرها بلغة معينة أو في بلد معين.

انتقدت أحد هؤلاء الباحثين وهو ويليام ريو، في موضع آخر[111] بسبب تجاهله للكم الكبير من الأبحاث والدراسات التي كتبها باحثون عرب باللغة العربية. يتجاهل ريو كليةً، الكم الهائل من الأعمال التي قام بها باحثون عرب، والأطروحات الأكاديمية التي نوقشت في كليات الإعلام العربية، عندما يقول في كتابه إن البيانات الرئيسة تم جمعها من خلال أحاديث غير رسمية قام بها مع مستهلكين بدلاً من قيامه بتحليل منظم للمحتوى الإعلامي؛ لأن مثل "تلك الدراسة لم يقم أحد

بإجرائها من قبل، وكان من الممكن أن تمثل مهمة هائلة"[112]. أشرت حينها إلى العدد الهائل من الدراسات التي قام بها باحثون عرب حول محتوى الإعلام العربي الذي كان على ويليام ريو أن يطلع عليه.

حذا باحثون آخرون حذو ريو في تجاهلهم للدراسات العربية في هذا المجال. ففي أحد الهوامش الموجودة في مقالة حول تطور الصحافة العربية، تؤكد ناعومي صقر، وكانت قد أشارت إلى عايش[113]، (الذي تم الحديث عنه آنفاً) أنها اعتمدت بشكل رئيس على مصادر غربية (مكتوبة بشكل رئيس باللغة الإنجليزية)؛ لأن "البحوث النظرية الجنينية حول الموضوع غير متوافرة باللغة العربية"[114]. ومن ثَمَّ، كان عليها أن تعتمد على المادة العلمية الواردة "بشكل رئيس من خارج المنطقة العربية." لكن هذه هي ملاحظة تبسيطية لعدة أسباب. أولاً، كرّس عايش جزءاً من مقالته لمراجعة بعض الأعمال البحثية العربية المنشورة مؤخراً، ومن ثَمَّ فقد كان هناك كم لا بأس به من الأعمال التي تستحق أن يعود الباحث إليها، والتي كان بإمكان صقر أن تشير إليها. ثانياً، لم تكن مقالة عايش خالية من الأخطاء والهنات، كما تمت الإشارة إلى ذلك آنفاً، وهو ما كان يجب أن يكون واضحاً بالنسبة لصقر. ثالثاً، تتحمل صقر بصفتها باحثة في شؤون الإعلام، مسؤولية تدقيق المعارف الأكاديمية بدلاً من تناول أي عمل بشكل سطحي. ومن ثَمَّ، كان بإمكانها القيام بمراجعة للأعمال ذات الصلة، والمكتوبة باللغة العربية من أجل إثبات أو دحض آراء عايش. أخيراً، وليس آخراً، لم تحدد صقر المعايير المطلوبة من أجل تصنيف أي عمل بحثي بأنه "جنيني"، ومن ثَمَّ يستحق الإشارة إليه.

يمكن لي أيضاً الإشارة إلى مارك لينش الذي تمت مناقشة عمله بالتفصيل في الفصل الثالث، والذي اقتصر في إعداد كتابه على كتابين فقط باللغة العربية، وعلى قائمة واسعة من المراجع باللغة الإنجليزية بالرغم من وجود قاعدة بيانات غنية حول المحتوى الإعلامي باللغة العربية. وبافتراض أن الباحثين الغربيين يمتلكون المهارات اللغوية المطلوبة، والمعرفة الكافية بثقافة المنطقة، فإنه لا بد للمرء أن يتساءل: كيف يمكن لهؤلاء ألا يكونوا ملمين أبداً بالدراسات العربية حول الإعلام، أم أنهم تجاهلوا تلك الدراسات بشكل مقصود.

من الإنصاف الإشارة إلى وجود مجموعتين من الباحثين العرب في الدراسات الغربية، بهذا التصنيف: 1) أولئك الذين يكتبون بالإنجليزية و2) ذوي الأصول العربية الذين تلقوا تعليمهم و / أو يعيشون في الغرب. ويبدو أنه حتى أولئك الباحثين الذين يعيشون في الشتات، يتبنون الإستراتيجية نفسها ويفضلون الاستشهاد بأصوات غربية "ذات مصداقية" بدلاً من الوقوف في وجه الواقع الراهن.

فوق هذا وذاك، يرى عالم الاجتماع اللبناني سليم نصر أن الباحثين العرب "ليست لديهم سوى خبرة محدودة... حول بعض الدول في الشرق الأوسط خارج بلدانهم"[115]. مع ذلك، يصنف الباحثون الغربيون المختصون بالإعلام العربي أحياناً بأنهم "خبراء بالمنطقة" حتى لو كانت خبرتهم تقتصر على بلد واحد في المنطقة أو اثنين. أما الدول العربية التي تغطيها مثل هذه الدراسات فهي منتقاة في العادة، بينما تستثنى من هذه المعادلة دول أخرى مثل اليمن وعمان وليبيا

والسودان والجزائر. يمكن لنا من خلال تبني المصطلحات التي أتى بها بوردو مرة أخرى، رؤية الأكاديميا كميدان

> يصبح فيه النشاط الميداني أرضية مشتركة يكون باستطاعة الأعضاء استخدام فضائها من أجل إيجاد معنى، وذلك من خلال نشر كتاب على سبيل المثال، وكذلك من خلال وصف مثل ذلك الفعل وتصنيفه بواسطة طرق خاصة تتمثل في الكيفية التي يردون فيها على مادة ذلك الكتاب. ومن ثَمَّ، يتم إنتاج المعرفة داخل شبكات معقدة يتم تطويرها ضمن بنى السلطة الموجودة كالجامعات، كما أنها تمثل في حد ذاتها بنية قوية من خلال تحديد مَن هو موجود بداخلها، ومَن بقي خارجها[116].

في معرض تتبعهم لخطى بوردو وأفكاره حول المعرفة[117]، يتنافس الصحفيون من أجل الاعتراف بهم من قبل الآخرين، وكذلك من أجل الحصول على رأس المال اللازم. يفترض أن الميدان الأكاديمي على وجه الخصوص، يتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي؛ وهذا يعني أن الصحفيين داخل هذا الميدان يتنافسون من أجل إعادة إنتاج المعرفة المنتَجة ووضعها تحت المجهر، بدلاً من محاولة نيل الاعتراف التجاري أو السياسي بهم. ولكن هذا ليس هو ما يحصل دائماً في عالم الدراسات الغربية الذي يتم التنافس فيه بصورة أكبر من أجل الحصول على الاعتراف السياسي بهم (أو ما يمكن وصفه برأس المال الخارجي) وليس من أجل الحصول على رأس المال الداخلي الذي يعني الاعتراف بهم من قبل الباحثين الإعلاميين. من ناحية أخرى، تميل الدراسات الإعلامية السائدة

إلى قبول المعرفة التي ينتجها "الحقل الفرعي" الذي يعنى بالإعلام العربي كنوع من الدراسات المناطقية، حتى لو كان الهدف الرئيس هو إيصال رسالة لائقة سياسياً تقوم بالترحيب بمؤسسات حساسة (كقناة الجزيرة) ضد جالوت (أي الولايات المتحدة). ومن ثَمَّ، يتجنب الباحثون في مجال الإعلام الذي يتبع التوجه السائد طرح أسئلة تتعلق بالمعرفة المنتَجة أو وضعها تحت المجهر.

بالمقابل، يميل الباحثون الغربيون المتخصصون في الإعلام العربي إلى الاستعانة بنظريات غربية جاهزة ويطبقونها حرفياً على السياق العربي بدلاً من تفنيد هذه النظريات أو طرح طرائق جديدة من أجل تطبيقها. وهكذا، فهم ينتهون إلى الوقوع في المصيدة نفسها التي وقع فيها الباحثون العرب، أي تصدير نظريات بالجملة باتجاه السياق العربي من دون أن يتحققوا أولاً من مدى مطابقتها لغرض الدراسة.

ما يقدمونه كبديل عن ذلك هو حلول سريعة لأسئلة تم طرحها بسرعة من قبل صناع السياسة؛ وهي حلول مغلفة بسياسة التوصيات، بدلاً من أن تقوم بتحليلات طولانية شبيهة بكتل من الأبنية المنفردة في مشروع البحث الإعلامي العربي. يتموضع الباحثون إذاً في موقع أقرب إلى الحلبة السياسية منه إلى الحلبة الأكاديمية، مدفوعين إلى ذلك بإنجازات على المدى القصير، في الوقت الذي يُعَدُّ موقعهم الأكاديمي وسيلة للحصول على الشرعية والاعتراف. من الواضح أنه ما من ضير في أن يكون هناك رابط متين بين الأكاديميا والسلطة السياسية، على الأقل من أجل أن تقوم الأولى بتزويد الثانية بآراء ذات مصداقية حول وسائل الإعلام العربية؛

إلا أن مثل هذا الرابط سوف يعاني خللاً إذا تحول الأكاديميون إلى مستشارين سياسيين جاهزين للخروج بشروح مرتجلة بدلاً من قيامهم بشكل مستمر بوضع المعرفة المنتَجة في ميدانهم المعرفي تحت المجهر.

إن الميل باتجاه إعطاء أولوية لمطالب صناع السياسة على حساب حقل إنتاج المعرفة ربما يعزى إلى التفاعل بين ميدانيْ السياسة والأكاديميا، حيث إن الأولى تمارس كثيراً من الضغط على الثانية. على سبيل المثال، يمكن للمجالس البحثية العامة التي تقوم بتمويل الأبحاث أن تنظم اتجاه الدراسات الشرق أوسطية من خلال قصر المنح البحثية على مشروعات تتناول عبارات مفتاحية في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول مثل "الإرهاب" و "الدين: (الإسلام نموذجاً)" أو "الدبلوماسية العامة". تعطى هذه المشروعات أولوية قصوى على حساب مشروعات أخرى لا تتناول بشكل مباشر مثل تلك العبارات المفتاحية؛ لأن من المفترض أن تقوم بملء "الهوة" المعرفية التي بدأ الجميع يشعر بوجودها بعد هجمات الحادي عشر من أيلول، كما يفترض أن تلك المشروعات تبحث عن حلول للمشكلة المتمثلة في كيفية السيطرة على انجراف بعض العرب باتجاه الأصولية!

يميز ماتون[118] بين الاستخدام الداخلي والاستخدام الخارجي للغات المشرعنة في الميدان الأكاديمي: فالاستخدام الداخلي هو من أجل مخاطبة الزملاء العاملين في الميدان نفسه؛ أما الاستخدام الخارجي فهو من أجل مخاطبة الآخرين القابعين خارج حدود الميدان[119]. وبالرغم من أن تحليله كان مقتصراً على شرعية الدراسات الثقافية، فإن من

الممكن استخدامه كنقطة انطلاق لتحليل موقع الباحثين الغربيين إزاء موقع نظرائهم الباحثين العرب، باتجاه الميدان الداخلي (زملاء المهنة) والميدان الخارجي (السياسة والإعلام). بالتالي، سيكون الباحثون العرب متوضعين في وسط السلسلة التي تصل بين وسائل الشرعية الداخلية ووسائل الشرعية الخارجية، حيث يكون هدفهم الحصول على اعتراف كافٍ داخلياً من قبل زملائهم في الوقت الذي ينالون اعترافاً خارجياً، من خلال خدمة خطط التنمية التي تقوم بها حكوماتهم، وكذلك من خلال تقديم مبررات يظهرون فيها أهمية الأبحاث التي يجرونها بغية الحصول على التمويل اللازم لهذه الأبحاث. من ناحية أخرى، يعطي الباحثون الغربيون المتخصصون في الإعلام العربي أولوية للشرعية الخارجية على حساب الشرعية الداخلية، لو اقتصر هدفهم على العمل بصفة نقاد إعلاميين أو مستشارين سياسيين.

أخيراً، إن وضع الأدوار التي يؤديها بعض الباحثين الغربيين مقابل الأدوار التي يقوم بها الباحثون في مجال الإعلام العربي يضرب على وتر العلاقة بين الصحفيين العرب ونظرائهم الغربيين، كما جرت مناقشة هذا الموضوع في الفصل السادس من هذا الكتاب. إذا بدا وكأن الصحفيين الغربيين يمسكون بمفاتيح إنتاج القواعد والمعايير المهنية، كالموضوعية، فإن الباحثين الغربيين الذين يضعون أنفسهم على قمة هرم الميدان الفكري مقابل نظرائهم العرب، يقومون بالشيء نفسه؛ بالرغم من أن المفكرين من كلا الفضائين هم من حيث المبدأ، جزء من "الجماعة التفسيرية" التي تنتمي إلى عالم الأكاديميا.

خاتمة

عرض هذا الفصل لبدايات الصحافة ووسائل الاتصال كحقل معرفي أكاديمي في الجامعات العربية. كما استعرض الكيفية التي تعززت بواسطتها الأبحاث العربية الإعلامية في الأكاديميا العربية من خلال كم الأبحاث التي قامت بها أجيال من الباحثين. وكما سبق لي التأكيد، فإن القاسم المشترك بين القائمين على التدريس في مجال الإعلام وبين النخبة الصحفية العربية يتجلى في أن كليهما يمثل النتاج الهجين الذي يمزج بين عناصر من الشرق والغرب من دون نسيان مسؤوليتهم الرئيسة تجاه ثقافتهم الأصلية. إلا أن الدراسات العربية كانت لها حدودها أيضاً؛ كما سبق وأشرت إلى ذلك فيما يتعلق باتجاه الباحثين العرب إلى التركيز على الجوانب الإدارية وليس على الجوانب النقدية في الأبحاث التي أجريت في المجال الإعلامي.

ركزت الفقرة من هذا الفصل انتباهها على الباحثين الغربيين في مجال الإعلام العربي، فقط لكي تبرز هيمنة الباحثين الغربيين التي

تتجلى في وضع معايير هذا الحقل الأكاديمي، مثل تقرير الجهات التي يجب أن يستشهد بها، والهدف من التحليل، إلى ما هنالك؛ وبذلك، يميل الباحثون الغربيون إلى تجاهل الأبحاث العربية وكأنها غير موجودة، في الوقت الذي يركزون على دورهم الجديد كنقاد أو كمستشارين سياسيين بدلاً من القيام بدور المنتجين المستقلين للمعرفة.

لا يعني هذا بأي حال، إنكار غنى الأبحاث الغربية في مجالات عديدة كعلم الإنسان، والسياسة والدين والجنسوية إلى ما هنالك؛ وهي مجالات أثبتت عمق رؤاها التي ساعدت على زيادة فهمنا للمنطقة. لكن الانتقاد الذي وجهتُه يقتصر على الأبحاث التي أجريت حول الإعلام العربي، وما قدمته في مجال الأبحاث الدارجة في مجال الإعلام. الملاحظة الأخيرة في هذا السياق هي أن الانتقاد المذكور آنفاً، هو موجه إلى الدراسات الأنجلو- أمريكية على وجه الخصوص، كونها مصدراً للمادة البحثية الثرّة المتعلقة بهذا الحقل؛ ناهيك عن حضورها في المشهد الأكاديمي العالمي بالمقارنة بأعمال لباحثين آخرين من الذين نشروا أعمالهم بلغات غير اللغة الإنجليزية.

كان المقصود من الانتقادات السالفة الذكر هو أن تشكل عامل استفزاز للباحثين العرب ونظرائهم الغربيين على حد سواء، كما أنها تُعَدُّ دعوة للتدقيق في أهداف الأعداد الكبيرة من مشروعات الأبحاث حول الإعلام العربي والمنطق من وراء مثل هذه الأبحاث. هذا الاستفزاز سيحقق الهدف المنشود إذا نتج عنه حوار مشترك بين الباحثين من كلا الفضائين.

الخاتمة

ما من شك في أن لوسائل الإعلام أهمية في العالم المعاصر، لكنها ليست سوى جزء من مجموعة معقدة من المؤسسات الاجتماعية التي يهدف علم الاجتماع إلى دراستها[1].

أنتوني غيدينز

بدلاً من أن تقوم بتقديم أطروحة مترابطة، وضعت الفصول السابقة نقاطاً استدلالية تستهدي بها الدراسات المستقبلية حول وسائل الإعلام العربية. أود في هذه الملاحظات الختامية تلخيص هذه النقاط الاستدلالية؛ ولكن دعوني أولاً أقوم بتلخيص الموضوعات والمناقشات المطروحة في الفصول السابقة.

أولاً، وكما أكدت في الفصل الأول، تُعَدُّ وسائل الإعلام بالإضافة إلى التعليم الكتل البنائية الرئيسة لمشروعات التحديث في العديد من الدول العربية. وفي الوقت الذي كان يراد من التعليم أن يقوم بنشر نوع

جديد من الإحساس بالهوية التقدمية، كان يراد لوسائل الإعلام أن تقوم بنشر الوعي بالانتماء الوطني والقومي، إلا أن خطط التحديث تلك، لم تحقق الأهداف المتوخاة منها لسبب بسيط هو أنها كانت مبنية على مواقف ماهيوية اعتبرت الهوية الثقافية الأصلية كياناً ثابتاً لا يمكن تغييره من خلال امتزاجه بثقافات أخرى. الأهم من ذلك، لم تأخذ هذه الخطط في الحسبان قدرة السواد الأعظم من الناس، إضافة إلى المثقفين على القيام بمراجعة دائمة لأفعالهم وسلوكياتهم، والعمل الدائم باتجاه تحسين أوضاعهم في الهرمية الاجتماعية. تلعب وسائل الإعلام هنا دوراً حاسماً بمعنى أنها تشكل جسراً بين الثقافات، وكذلك بين الطبقات الاجتماعية.

ثانياً، أصبح التعليم جزءاً لا يتجزأ من رأس المال الثقافي للعاملين في مجال الأخبار. في الحقيقة، وكما سبق لي التأكيد في الفصل الثالث، تلعب سياسة اللغة دوراً حاسماً في الفضاء العام العربي على الصعيدين الوطني والقومي بمقدار ما يعكس هؤلاء العاملون جزئياً، الصراع على السلطة بين مختلف اللاعبين في المجال الإعلامي من أجل اجتذاب الكم الأكبر من الجمهور. كما أنهم يعكسون جزئياً الموانع الكامنة التي يمر بها السواد الأعظم من الناس في محاولتهم التواصل مع الفضاء العام. في الفصلين الثالث والرابع، قمت بتلخيص هذا الصراع من خلال الإشارة إلى حرية الحركة المحدودة التي توفرت للسواد الأعظم من الناس نتيجة للخلط الخَطِر بين الأسلوب المتعالي والموضوعات البعيدة عن اهتمامات الناس.

الصحافة العربية

ثالثاً، أرى أن وسائل الإعلام الإخبارية العربية يمكن طرحها كنظام هرمي يتكون من أنماط جادة مقابل أنماط أخرى أقل جدية؛ ومن محطات إعلامية محلية مقابل محطات إقليمية. يتعزز دور النظام الهرمي من خلال وجود حواجز رمزية يتم تحديدها استناداً إلى "رأس المال" الكلي المخصص لكل محطة إعلامية أو نمط إعلامي. يمكن أن تساعد عملية تسكين هذه الهرمية بين المحطات المحلية والإقليمية على الكشف عن آلية أكثر عمقاً في عملية تطوير المشهد الإعلامي العربي بدلاً من مجرد التعامل مع هذه المحطات الإعلامية من زاوية رومنتية من خلال اعتبارها محطات ليبرالية أو مستقلة؛ وذلك من دون تقديم تعليل لموقعها في هذه الهرمية، وكيف أن هذا الموقع تطور تاريخياً وكان له تأثيره في الممارسات الصحفية الحديثة.

رابعاً، لا تكون التقسيمات أو الهرمية بين الصحفيين فاعلة فقط على الصعيدين المحلي والإقليمي؛ بل على المستوى العالمي أيضاً. وهكذا، فبينما يتم منح الصحفيين العرب هوية مهنية تربطهم عالمياً مع آخرين يعملون في المهنة نفسها، فإنهم معزولون بواسطة حواجز رمزية عن الصحفيين الغربيين بحسب موقع كل طرف في هذه الهرمية المهنية العالمية. إن إحدى النتائج الحاسمة التي تفرزها هذه الهرمية العالمية تتمثل في إمكان أن تكون الحقيقة والمعرفة متوقفتين على طبيعة المؤسسات التي تنتجهما، وكذلك على موقع كل واحدة من هذه المؤسسات في هذه الهرمية السلطوية. يجب علينا، بدلاً من تقبل ميدان الصحافة العالمي، أو النظر إليه بطريقة رومنتية، أن ننظر بعمق أكبر

إلى التوتر الذي تسبب فيه التركيز على الاختلاف بين الصحفيين العرب ونظرائهم الغربيين (الأنجلو- أمريكيين).

المساعي البحثية

هذه الموضوعات التي تم سبر غورها، ولكن لم يتم تركيبها بشكل كامل، يجب أن تكون لها صفة الأولوية في الدراسات الإعلامية العربية والغربية على حد سواء. ولكن كما أكدت في الفصل السابع من هذا الكتاب، فإن جزءاً من الدراسات الإعلامية العربية لا يزال يتمحور بشكل أكبر حول أجندة بحثية إدارية لا نقدية، في الوقت الذي تدور فيه الدراسات الغربية للإعلام العربي في فلك صناع السياسة بدلاً من التركيز على المعرفة التي تثير الكثير من علامات الاستفهام. كما وجهت انتقاداً بشكل خاص إلى الاتجاه السائد عند العديد من الباحثين الأنجلو- أمريكيين لتجاهل الأبحاث الإعلامية العربية، التي تتجلى في إشاراتهم التي لا تكاد تذكر إلى الأعمال العربية في الوقت الذي يسلطون الكثير من الضوء على دورهم كنقاد إعلاميين أو كمستشارين سياسيين.

دعا البروفيسور أنتوني غيدينز[2] مؤخراً علماء الاجتماع للعودة إلى العمل في مجالهم الأصلي، والقيام بشرح للتغير الاجتماعي الهائل الذي حدث على مستويات عدة على الصعيدين المحلي والعالمي. أتفق مع هذا الرأي بمعنى أنني أدعو المنظرين الاجتماعيين والمختصين في الشأن الإعلامي العربي للقيام بعملية "توليف" للاختصاصات الضيقة

بـدلاً من التمسـك بهـا. إن هذا الأمر في غايـة الأهميـة إذا أردنا حقاً أن نسـتوعب التعقيـدات الناجمة عن التطورات التـي حدثت مؤخراً في المشهدين الاجتماعي والإعلامي العربيين. إن جوهر رسالة هذا الكتاب يتمثل في أنها تشـير إلى قضايا مهملة وشبه منسية؛ وأهم تلك القضايا هي اللغة والسـلطة والهرمية والتناقض في الموقف إزاء الانتماء المحلي مقابل الانتماء الإقليمي، أو بين الهوية المحلية/الإقليمية من جهة، وبين الهويـة العالمية مـن جهة أخرى. الأبحاث المسـتقبلية بحاجة ليس فقط للتدقيق في الأسـئلة المطروحة في هذا الكتاب، ولكن أيضـاً لاستقصـاء أعداد أخرى من الأسـئلة الجديدة التي لا حصر لها: على سبيل المثال، إذا كانـت الفصـول السـابقة قـد ركزت علـى الصـحفيين "كممثلين اجتماعيـين"، فإن الأبحاث المسـتقبلية يمكن أن تسـلط ضـوءاً جديداً علـى دور الصـحفيين "كممثلين أخلاقيين"، وعلـى الكيفية التي يعرّف بهـا منتجو الأخبـار، وكذلك المسـتهلكون "المسـافة الأخلاقية" بينهم وبيننا في عملية الوساطة التي يقومون بها.

قمت شخصياً بإثارة بعض الموضوعات التي تمت مناقشتها في هذا الكتاب في العديد من الحلقات النقاشـية العامة والندوات التي ضـمت باحثين عرباً وغربيين، بالإضافة إلى عاملين في مجال الإعلام. اختلفت ردود الفعل بين الجمهـور العربي وبين الجمهور الغربي. فبينما اتهمني عـدد من الباحثين والصـحفيين الغربيين بأنني أدعـو إلى إحياء الروح الوطنيـة في عـالم يجـب أن يكون معادياً للوطنية، فقـد اتهمني بعض الصـحفيين العرب بأنني انحرفـت بعيداً عما هو مهـم حقاً من خلال

إظهـار ما هـو خاص إلى العلن. شـعرت كذلك بأن أولئك الصـحفيين العـرب كانـوا يفضـلون أن يكون محور الحـوار على مسـتوى "(نحن) مقابل (هم)"، و هو ما يمثل من وجهة نظري نوعاً من الإنكار عند رؤية الـذات من الداخل. بالمقابل، كان العاملون في مجال الإعلام والجمهور الغربيون الذين يبحثون عن علاج لتلك المشكلة يميلون باتجاه النظر إلى الطبقات الخارجية للمشكلات العربية بدلاً من بذل ما يكفي من الجهد من أجل تفهم أعمق لهذه المشكلات. وكانت النتيجة أن الكم الأكبر من الاعتبارات الصـحفية، وحتى الكم الأكبر مـن الاعتبارات الأكاديمية، قد فرضـت هوية منمطـة على جميع العرب، وهو ما قـاد المراقبين إلى التسـاؤل في نهايـة المطاف حول الأسـباب التي تعـوق عملية التغيير في المجتمعـات العربيـة بالرغـم مـن كل الاهتمـام الإعلامي والسياسـي والاقتصادي الذي توليه الحكومات الغربية لهذه المنطقة.

الطريق إلى الأمام

في قلب هذا الكتاب يكمن اعتقادي الراسخ أن وسائل الإعلام العربية المحلية منها والقومية يمكن تحليلها في الميدان الاجتماعي، وهو مؤسسة يجـب توليفها من خلال الاعـتراف بارتباطها بالمؤسسـات الاجتماعية الأخرى. هذه أيضـاً مؤسسـة يمكن، لا بـل يجب القيـام بتحليلها إزاء الثقافة الصحفية الأنجلو- أمريكية. أعتقد أن تحليل الميدان الصحفي العربـي مثـير للاهتمـام لذاته وبحد ذاتـه كقاعدة انطـلاق لحوارات مسـتقبلية حول المجتمع العربي ووسـائل الإعلام. بهـذه الروح، أخذت على عاتقي هذه المهمة، وسـتظهر النتائج في الوقت المناسب. مع ذلك،

إن مقارنــة هذا الميدان مع نظرائه من الميادين الغربية وإبراز مظاهر الاختلاف معها سـوف تكون لها نتائج لا تقدر بثمن بالنسبة للدراسات الإعلامية المنفتحة الآن على الذبذبات والتغيرات التي أحدثتها عمليات التواصل المتزايدة بين الأمم والشعوب. كما يجب على مثل هذا التدريب المقارن، أن يدرك قيمة دراسة بعض الممارسات الصحفية المعينة.

ولكي يكون ذلك ممكن الحدوث، هناك حاجة سواء شئنا أم أبينا، إلى وجود رابط اتصال أكثر قوة بين الدراسات العربية والغربية. يجب أن تكون الدراسـات العربية في متناول يد الباحثـين والطلبة الغربيين، ويجب أن تمثل القاعدة الصلبة للدراسات المستقبلية. كما أننا في حاجة أيضـاً إلى تحليلات أكثر عمقـاً من قبل الصـحفيين العرب والجمهور العربي؛ وإلا فإننا سنجد أنفسنا مستمرين في عملية تكديس أطروحات نظرية مجردة حول ما يحدث على تخوم الميدان الإعلامي العربي.